مسائل وأجوبة في النحو

للعالِم الفقيهِ

مُحَمَّد علي بن مُحَمَّد مِيرْزَه الچُوخِيّ الدَّاغِسْتَانيّ

خلدهما الله تعالى في الجنة. آمين

مسائل وأجوبة

في

النحو

للعالم الفقيه

مُحمَّد علي بن مُحمَّد ميرزه الچوخيّ الدَّاغِستانيّ

خلدهما الله تعالى في الجنة. آمين

Dar Al-Hikma

بسم الله الرحمن الرحيم

الإدارة الدينية لمسلمي داغستان

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

Dar Al-Hikma

داغستان - مَحَاج قَلعَة

وصف النسخ الخطيّة:

اعتمدنا في إخراج الكتاب على ثلاث نُسخٍ:

الأولى: نسخة مطبوعة في بلدة بَاغْجِهْ سَرَايْ في مطبعة «ترجمان» في ١٢ من نويابر سنة ١٩٠٢ م.

ورمزنا لـها بـ (أ).

الثانية: نسخة مطبوعة في مطبعة محمّد ميرزا ماورايوف في بلدة تِمِيرْخَانْ شُورَة سنة ١٣٣١ هـ.

ورمزنا لـها بـ (ب).

الثالثة: نسخة مصوّرة أتحفنا بها الطالب النجيب حديث دبير الهندخي حفظه الله تعالى من كلّ سوء، آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين.

أمّا بعد: فهذه مسائلُ وأجوبةٌ في النحو لصدر الأفاضل ونجم الأماثل مُحَمَّدْ عَلِي بن محمّد مِيرْزَهْ الچُوخِي الدَّاغِسْتَانِيِّ.

[مسألة المحقّق الفقيه الحاج حَجِيَوْ الهُنُوخِي]

مسألة أتت من المحقّق الفقيه العالم النبيه الحاج حَجِيَوْ الهُنُوخِي: امتَحِنْ فطانتك وعِلمَك بثلاثٍ: (مثل شيء لا شيء)، و(بقعة طلعتها الشمس مرّة ما طلعها قبلها ولا يطلعها بعدها)، فإن بيّنتها على وفق بيان ابن عبّاس رضي الله تعالى عنه.. فأنت.. إلخ، وإلّا.. فـ.. إلخ.

أقول: قوله (امتحن فطانتك وعلمك.. إلخ) امتثلتُ بأمره فامتحنتُ غباوتي وجهلي على سبيل الأسلوب الحكيم على ما قاله السكاكيّ:

(شيء لا شيء..) هو سراب يحسبه الظمآن ماءً، حتّى إذا جاءه لم يجده شيئاً.

(بقعة طلعتها الشمس مرّة.. إلخ) هي التي ظهرت بعد ضرب موسى عليه السلام بعصاه البحر، ولكن يرد على ذلك ما يقال من أنّ يأجوج ومأجوج يشربون البحور كلّها، فتنفد، فهلا يطلع الشمس على مقرّها حينئذ؟ فتفحّص وتفتّش.

(فإن بيّنتها على وفق.. إلخ) نحن بيّنّاها على حسب ما لَاحَ لنا منها، ولم نقف على ما تكلّم به ابن عبّاس، فإن وافقه.. فهو من توفيق ملك الناس، وإلّا.. فمن شرّ الوسواس الخنّاس الذي يوسوس في صدور الناس، هذا.

ثمّ إنّ طيّه رحمه الله تعالى على اثنين بعد ما قال أوّلاً: (امتحن بثلاث: مثل..) فلعلّه على مثال قوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم: «حبّب إليّ من دنياكم ثلاث: النساء والطيّب» الحديث، وراجع «المواهب اللدنيّة»(١) وغيره من مبحث ذلك، فهذا، والله تعالى أعلم.

---

(١) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، ٢/ ٢٢١.

ثمّ بعد مدّة مديدة وجدتُ في «حياة الحيوان» للدميري قبيل (باب الهاء) مسائل كتبها صاحب الروم إلى معاوية، وهو إلى ابن عبّاس، فأجاب ابن عبّاس عنها، ومن جملتها تلك المسائلة، وعبارته: «وأمّا المكان الذي طلعت عليه الشمس ولم تطلع قبله ولا تطلع بعده.. فالمكان الذي انفلق في البحر لبني إسرائيل.. إلخ»[1] فالحمد لله على الموافقة، هذا.

تنبيه: وقع في «الإحياء» للغزالي وتفسير آل عمران من «الكشاف» وكثير من كتب الفقهاء: (حبّب إليّ من دنياكم ثلاث) وقالوا أنّه عليه السلام قال (ثلاث) ولم يذكر إلّا اثنين: الطيب والنساء.

وذكر ابن فورك في جزء مفرد وَجهَها وأطنب في ذلك، ويسمّى عندهم (طيّا) وهو: أن يذكر جمع ثمّ يؤتي ببعضه ويسكت عن ذكر باقيه لغرض المتكلّم.. إلخ، وفائدة الطيّ عندهم: تكثير ذلك الشيء. «المواهب اللدنيّة»[2] فراجعه ففيه بسط.

---

(١) حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ، ٢/ ٥٠٩.

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٢/ ٢٢١.

[مناظرة مع القاضي الغَدَارِي]

مسألة: إنّي حين كنتُ في الزريبة[1] لدى الأغنام إذ سمعتُ أنّ القاضي الغَدَارِي أعلم الأنام، ولإظهار ما عنده كتبتُ إليه ما حاصله: ما معنى (أَلْفُ أَلْف دِرْهَمٍ) وما تركيبه فالجواب؟ انتهى.

فكتب إليّ في جوابه ما لفظه: فإنّ قولَ القائل: (ألف ألف مرّة) من الإضافة التي بمعنى (مِنْ)، و(الألف) الثاني فيه تأكيد للأوّل، ويكون إعراب (الألف) الأوّل على حسب العوامل المقدّرة، وأنّه نظير (تَيْمُ تَيْمَ عَدِي) تركيباً، ويكون معناه على حسب الفعل الذي قدّرته.. إلخ، إن شممت رائحة ذلك يفوح إليك ذلك هذا، انتهى من خطّه.

وكتب إليّ سؤالاً أيضاً من عنده، وعبارته: فإنّ (حضار) و(بوار) فاعتبر فيهما العدل مع أنّ فيهما سببان للمنع من الصرف، وهما: العلميّة والتأنيث؛ ليحصل سبب البناء فيهما بكثرة الأسباب.. إلخ، فإن كانت كثرة الأسباب موجبة للبناء.. فَلِمَ لا يوجب البناء في (آزربيجان) مع أنّ فيه أربعة من الأسباب؟ فما الجواب يا سائلي؟ انتهت من خطّه.

---

(١) أي: في عنفوان شبابي. (هامش «ج»).

ثمّ كتبت إليه في جواب ذلك ما لفظه: فإنّ قولك: («ألف ألف مرة» نظير «تيمَ تيمَ عَدِي») و(الألف) الثاني فيه تأكيد للأوّل، انتهى، فاصل بين المضاف الذي هو (الألف) الأوّل والمضاف إليه الذي هو (مرّة) مع أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه خلاف الظاهر والمشهور، ولا يرتكب عليه إلّا في الضرورة وما الضرورة هنا.. أشكل عليّ جدّاً؛ لأنّا نقول لـ(نُسْ عَزَرْكُ شَهِ) – عجم –: مائة ألف درهم، ولـ(كِنُسْ عَزَرْكُ شَهِ): مائتا ألف درهم، إلى غير ذلك، فهلمّ جرّاً، وعلى ما قلت لا يكون معنى (ألف ألف درهم) و(ألف ألف مرّة) عَزَرْ عَزَرْكُ شَهِ.. إلخ.

وأيّ كلمة تستعمل لـ(عَزَرْ عَزَرْكُ) بيّن لي؟

وأيضاً: إنّ قولك (ويكون معناه على حسب الفعل الذي قدرته) يفهم منه أنّ معناه يختلف باختلاف الأفعال، فإذا قلنا: (قرأتُ ألف ألف مرّة) و(قلتُ ألف ألف مرّة) إلى غير ذلك يختلف الأفعال، فكذا هل يختلف معناه كما يفهم من قولك أم لا؟ بيّن لي هذا.

ثمّ إنّ قولك: (إنّ حضار) و(بوار) بنيا لكثرة الأسباب.. أقول: فيه نظر؛ لأنّ كثرة الأسباب لا توجب البناء لأنّ (آزربيجان)

فيه خمسة أسباب: التعريف، والتأنيث، والتركيب، والعجمة، والألف والنون، ومع هذا لم يبن، فالأولى بل الصواب أن يقال: إنّ علّة بناءهما مشابهتهما بـ(نزال) في الزنة، انتهى، كما ذكره الحديثيّ بعينه فراجع إلى شروح «الكافية» و«حلبيّ» وغيرهما من الكتب المعتمدة.

ولئن سلم.. فالسبب الموجب للبناء هو العدل؛ لأنّه السبب الثقيل ولا يساويه غيره وإن كثر، و(آزربيجان) وإن كان فيه أسباب أخر فليس فيه العدل، ولذا لم يبن، فراجع إلى «الفرائد في علم العربيّة» و«تحفة الطلاب في علم الإعراب» وغير ذلك تجد البيان، هذا.

وأمّا قولك: (مع أنّ في آزربيجان أربعة من الأسباب) عجيب، فما الذي يوجب ترك واحد من الخمسة؟ وهل ذلك عبد والبواقي أحرارٌ؟ أم ذلك شرّ والبواقي أخيار؟ بيّن لي.

انتهى ما كتبته.

ثمّ أتاني منه أيضاً ما لفظه: قولك: (مع أنّ الفصل بين المضاف.. إلخ) ويجوز الفصل بالتأكيد اللفظيّ؛ لأنّه كلا الفصل بأنّه عين الأوّل سعديّة، ويكون معنى (ألف ألف درهم): دِرْهَمْ

تَبَتِنْ مِنْ مِنْ، ويكون المضاف إليه في الأسماء العدد تمييزاً في المعنى، هذا قولك.

فكذا: (هل يختلف معناه.. إلخ) نعم يختلف؛ لأنّ أسماء العدد لا يكون قيوداً لأفعال دون أفعال.

قولك: (فيه نظر) وفي نظرك نظر؛ لأنّك نسبت هذا إليّ مع أنّي ناقل، وأمّا قولي: (أربعة من الأسباب) إن كان في مَزْبُورِي.. فهو من القلم لا يعبأ به.

قولك: (هل ذلك عبد) أنّه من شأن الآدميّ لا من شأن الأسباب.. إلخ. انتهى من خطّه.

ثمّ لمّا ظهر لي بهذا ما عنده.. تركتُ الكلام ثانياً معه، غفر الله لنا وله بحرمة من لا نبيّ بعده.

[مسألة المحقّق محمّد البُخْتِيِّ]

مسألة أتت من المحقّق محمّد البُخْتِيِّ، قال: ثمّ إنّهم نزّلوا المضاف إليه في قولهم (غلام زيد) بمنزلة التنوين من المضاف في عدم جواز الفصل بينهما، فإذا كان كذلك.. يجب بناء المضاف إليه لتنزّله منزلة الحرف مع أنّه ليس كذلك؟

فالجواب: أقول: ليس هذا عند الجميع كما يفهمه ظاهر عبارتك، بل بعضهم يجوّز الفصل بينهما نحو (غلام والله زيد) كما في «ألفيّة» فراجعه.

وأمّا عند غيره وإن نزّل منزلته في عدم جواز الفصل لكنّه لا يجب إجراؤه مجراه في البناء أيضاً، لما تقرّر من أنّ الشيء إذا شبّه بشيء لا يجب إجراؤه مجراه في جميع الأحكام، هذا.

قال: وأيضاً صرّحُوا فيه أنّ اللام مقدَّرة بل متضمّنة معنى الحرف، ومعلوم: أنّ الاسم إذا تضمّن معنى الحرف صار مبنيّاًكـ(خمسة عشر) و(لا رجل في الدار) والمضاف والمضاف إليه ليسا بمبنيين فيه.

أقول: اختلف فيه، فبعضهم قال: إنّ العامل هو الحرف المضمر، وبعضهم قال: العامل هو المضاف، ولا يجوز إضمار الحرف؛ لأنّ الاسم إذا..، والمضاف إليه ليسا كذلك، راجع «المكمل» و«الغجدواني» إن أردت البيان.

قال: وقالوا في مواضع شتى أنّ وزن الفعل والعدل لا يجتمعان في كلمة واحدة لاختلاف أوزانهما مع أنّهما اجتمعا في (اِصمِت)، أمّا وجود وزن الفعل.. فمتحقّق، ووجود العدل أيضاً متحقّق؛ لأنّه معدول من (اصمُت) مضموم العين.

أقول: إنّ العدل فيه غير محقّق لجواز ورود (اصمِت) بكسرتين أيضاً من تصمت بالكسر، وإن لم يشتهر، راجع «الجامي».

وفي «العصام» في هذا الباب جواب مرضيّ غير هذا، فراجع والله تعالى أعلم.

قال: وأيضاً قالوا: وفائدة العدل التخفيفُ في اللفظ كـ(عامر) و(عمر)، وأنّ (عمر) أخفّ من (عامر) مع أنّه أثقل منه لوجود ثقل السببين فيه، فما هذا الخبر؟

أقول: إنّ (عمر) اسم جنس كـ(صرد) ولا عدل فيه تحقيقاً كما حقّقه العصام فراجعه.

وإن سلم.. فالتخفيف المفاد من العدل إنّما هو في اللفظ، ولا شكّ في خفّة لفظة (عمر) من (عامر) لقلّة حروفه، وبهذا ظهر لك الخبر.

قال: وقالوا: إنّ (ذي) لا يضاف إلى المعرفة، فكيف أضيف في قولهم: (مررتُ بزيد ذو المال)؟

أقول: إنّ (أل) هنا يصحّ أن يكون للجنس أو للعهد الذهنيّ، وكلّ منهما في معنى النكرة كما هو مقرّر، راجع «ابن حجر» في (باب الجمعة) على قول «المنهاج»: (ويحرم على ذي الجمعة) تجد البيان.

وأيضاً: إنّ القول بأنّه لا يضاف إلى المعرفة مأخوذ من قولهم أنّه لا يضاف إلّا إلى اسم الجنس توهّماً منه أنّ المراد به النكرة، وهي مبنيّ على غير أساسٍ، بل المراد هناك ما يقابل الصفة، لا ما هو النكرة كما توّهم، فحينئذ لا إشكال فيه، راجع «سم» على «حجر» من ذلك الباب[1].

قال: وقال الفاضل العلّامة الزمخشريّ في كتابه: (مررتُ بأحمدكم وبالأحمر) أنّه إن كان علماً لم يصحّ إضافته وإدخال اللام عليه حتّى ينكر، وإذا نكّر.. فقد زالت العلميّة فينصرف وينجرّ بزوالها بالإضافة.

أقول: أجيب له بأنّ زوال العلميّة بواسطة الإضافة لا قبلها، فحينئذ يؤول الأمرُ إلى الإضافة، هذا.

ثمّ، إنّ هذا ليس عند الجميع بل عند غير الشيخ الرضيّ، وأمّا عنده.. فيجوز إضافة العلم من غير تنكير، فلا إشكال، فراجعه.

وهكذا الأمر في (الأحمر) فحرّر.

قال: وقال الفاضل إبراهيم في حاشيته: (وتغليب الباء لأصالتها وظهورها) فما العلّة لكونها أصلاً وظهوراً؟

(١) تحفة المحتاج مع حاشيتا ابن قاسم العبادي والشرواني ٢/ ٤٧٩.

أقول: ليس عندي في الحال حواشي إبراهيم حتّى أنظر وأجيبَ[1]، فهذا، والله تعالى أعلم.

فائدة: يستعمل المضارع لما هو القاعدة المستمرّة؛ لإفادته الاستمرار والتجدّد، والماضي لما هو على خلافها؛ لإفادته الانقطاع والتقضّي، فاحفظه فإنّه مهم، صرّح به في «الفوائد الضيائيّة» قبيل (المجموع) فراجعه.

وأخرى: في «النجاري» على «جمع الجوامع» من أواخر (القوادح): «لا يجاب إلّا عن إيراد جائز؛ إذ لا عبرة بغيره حتّى يجاب عنه»، وراجع شرحه قبيل الخاتمة.

وفي «نتائج الأفكار» في شرح قول المتن (والتاسع معنى الفعل): «إنّ إيراد المراد لدفع الإيراد بما هو الظاهر أو المتبادر من اللفظ لولا ذلك المراد»[2].

وفيه أيضاً من بحث (المضمرات) ومن بحث (المفعول المطلق) أنّه لا بدّ للإرادة من القرينة.

وأخرى: إنّ التصغير كما يكون للتحقير يكون للتبجيل والتعظيم

(١) هذه الأجوبة ممّا صدرت منّي في عنفوان شبابي، فلا تعجل إلى العتاب، هداك الملك الوهاب. منه. (هامش «ج»).

(٢) نتائج الأفكار (١٢٥).

كما هو في «الهمزية في مدح رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم»: «(وَالْمَشْيُ الهُوَيْنَا) فإنّه مؤنّث (الهَوْنِ) مع التصغير، وهو للتبجيل، وكقولهم: (بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي)، وقولهم:

دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[1]

فالتصغير منهما للتعظيم كما في «المغني» في بحث (أمر) وفي أواخر الباب الخامس.

وكقول «فضائل الحبيب»: «فصل في بيان قريش» فإنّه تصغير (قرش) للتعظيم كما في «وسائل» العَيْمَكِيّ[2].

وقد يكون لتقليل العدد، نحو: لزيد دُرَيْهَمَاتٌ، أي: عدد قليل من هذا الجنس، وذلك مخصوص بالمجموع.

ولتقليل التفاوت، نحو: زيد فُضَيْلٌ منك، أي: التفاوتُ بينكما في الفضلِ قليلٌ كما في «تركيب أنموذج».

وقد يكون للتكثير لكنّه قليل، والغالب إفادة التقليل كما في «المغني» من حرف (الراء).

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامريّ، وهو في «ديوانه» (ص ١٤٥).

(٢) وسائل اللبيب (ص ٧٢).

وقد يكون للإشفاق كما في «الجلال» من (سورة لقمان): «قوله: [يا بُنَيَّ] تصغير إشفاق».

وقد يكون أيضاً لمجرّد اللمح إلى صغر الجسم كقولك: رُجَيْلٌ، أو السنّ كقولك: أُخَيٌّ - بتشديد الياء -، بل كلّ ذلك بحسب الموقع والمقام، فحقّقه، فإنّه جدير بالاهتمام.

وأخرى: ذكر الشعرانيّ في «اللطائف» أنّه: «ممّا ينبغي الاجتناب عنه تصغير شيء من شعائر الله تعالى، كقولهم: مُصَيْحَفٌ، ومُسَيْجَدٌ، ولُوَيْحٌ ونحو ذلك؛ لأنّه كفر عند بعض العلماء» انتهى.

وهذا ظاهر إن أريد بالتصغير التحقيرُ؛ إذ لا ينبغي التحقير لشيء من شعائر الله تعالى، وإن أريد بالتصغير التبجيلُ والتعظيمُ كما في (الْمَشْيُ الهُوَيْنَا) فغير ظاهر.

اللهمّ؛ إلّا أن يقال أنّه لا يخلو عن إيهام التحقير وإرادة التعظيم أمر باطن غير ظاهر، وقد سبق منه ذكر الإجماع على منع إطلاق ما يوهم محظوراً في حقّ الله تعالى وإن كان له تأويل، فراجع، وحرّر، والله تعالى أعلم.

وأخرى: كتب المرحوم مُرْتَضَى عَلِي العُرَادِيّ على قولهم - واللفظ لمحمّد أمين -: «ويجوز الحذف للتخفيف في كلّ مصدر

باب التفعيل إذا اجتمع فيه الياءان» انتهى، ما لفظه: «لكن المفهوم من «الامتحان» من أوّل التمييز استعماله بياءين دائماً، فتدبّر». انتهى.

وأقول: والذي يظهر لي عند التدبّر احتمالُ كون مراد البِرْكَلِي بقوله: (بياءين) بعد قول البيضاويّ (التمييز) أنّه كذلك في الأصل؛ لكونه من باب التفعيل، ولا يلزم منه المصير إلى الحكم باستعماله بياءين دائماً، بل قد يستعمل على الأصل تارةً وبحذف إحدى يائيه للاختصار والتخفيف تارةً أخرى.

عبارة «المحرم على الجامي»: «التمييز بياءين، ويجوز حذف أحدهما اختصاراً في اللفظ» انتهت، أي إنّ الأصل في (التمييز) أن يكون بياءين لكونه من باب التفعيل، ويستعمل على الأصل كذلك تارةً ويجوز حذف أحدهما اختصاراً في اللفظ وتخفيفاً كما قاله محمّد أمين وغيره.

ولهذا يحصل الالتيام بين الكلامين، لكن مقتضى عبارة محمّد أمين: «وأصل لفظ (التميز): التمييز بياءين، فحذف إحداهما لعسر اجتماع الياءين، فطلب التخفيف بالحذف».

وعبارة «الدر المنضود»: «وهو لغة مصدر (ميّز)..، حذف إحدى يائيه تخفيفاً».

وعبارة محي الدين: «وأصل (التميز): التمييز بياءين، فحذفت إحداهما للتخفيف» انتهى.

إنّه في الاستعمال بياءٍ واحدٍ خلاف ما فهمه المرحوم من كلام «الامتحان»، فراجع، وحرّر، والله تعالى أعلم.

وأخرى: وجوه العطف كثيرة: عطف السبب على المسبّب وبالعكس، عطف الضدّ على الضدّ، عطف النظير على النظير، عطف كلّ من الضدّ والنظير على الآخر، عطف العام على الخاص وبالعكس، عطف العام على العام، عطف الخاصّ على الخاصّ، عطف الجملة على الجملة، عطف المفرد على المفرد وبالعكس فيهما، عطف أحد الأفعال على الآخر المماثل أو المقابل، عطف الإنشاء على الإنشاء، عطف الإخبار على الإخبار وبالعكس فيها.

وأخرى: إنّ من القاعدة المهمّة المقرّرة بينهم: أنّ التقديم في الذكر يفيد التقوية والترجيح، وهذا هو الجادة التي درج عليه الفقهاء كما في «المحليّ» قبيل (كتاب الدعوى)، وفي أوّله أيضاً، والأصوليّون كما في «الآيات البيّنات» من (سادس مسالك العلّة)، وفي «النجاريّ» من أوائل بحث الكبائر، والكلاميّون كما في

أواخر «شرح العقائد النسفيّة»، وأهل الفصاحة والبلاغة كما في «شرح التلخيص» من (تعريف المسند إليه بالإضافة)، وفي «حسن جلبي» من (تقديم المسند إليه)، والنحويّون كما في «الجامي» من بحث (التنازع) وقبيل (الجمع من غير المنصرف) وفي «حواشي عبد الغفور» من مبحث (تقديم الجمع المؤنّث السالم على غير المنصرف) ومن (الشريطة التفسير على الزانية)، وفي «العصام» من بحث (المفعول به) ومن بحث (المضاف إلى ياء المتكلّم)، وفي «الامتحان» في موضعين من المضمرات، وفي «حاشية جنيّ» قبيل (من) وقبيل (النوع الحادي عشر)، والصرفيّون كما في «شرح المراح قبيل قول المتن (الاشتقاق)، وأهل التفسير كما في «شيخ زاده» من سورة البقرة.

وعلى هذا تقريرات الفضلاء العجميّين كالشيخ محمّد طاهر القَرَاخِي ومُرتَضَي عَلِي العُرَادِي ومحمّد الطِّلِقِيّ وغيرهم، هذا.

وقد يقدّمون الأدنى أيضاً بناءً على قياس الترقّي من الأدنى إلى الأعلى كما وقع به تقديم (الجنّ) على (الإنس) في مواضع من القرآن من أنّ الإنس أفضل، فراجع أوائل «شرح المقصود» وأواخر «شرح العقائد النسفيّة» وغيرهما.

ويوجّهون لذلك أيضاً بأنّ الأعلى خير من الأدنى، وخاتمة الشيء بالخير خير كما في «حلّ الخلاصة» قبيل (فصل: الجمع)، ولخلاف ذلك أيضاً بأنّ خير مفتاح الكلام مفتاح خير الكلام، وحينئذ يجب المصير إلى ما اشتهر بينهم من أنّ النكات لا تتزاحم، فراجعه واحفظه فإنّه مهمّ جدّاً، والله تعالى أعلم.

وأخرى: في «المنهاج» من (باب القسمة): «كحمام وطاحونه صغيرين»، وقال ابن حجر: «وفي صغيرين تغليب المذكّر وهو الحمام»[1].

وأقول: وكذا يغلب المذكّر على المؤنّث في كلّ موضع اجتمعا فيه إلّا في التاريخ، ففيه يغلب المؤنّث على المذكّر، فراجع إلى محلّه، والله تعالى أعلم.

وأخرى: قولهم: (اسم التفضيل) هذا وأفعل التفضيل يقعان على شيء واحد غير أنّ الأوّل باعتبار أنّه اسم بمعنى التفضيل، والثاني باعتبار كونه على وزن (أفعل) للتفضيل، وقد يختار الأوّل بأنّه يشمل على نحو خير وشرّ ممّا هو للتفضيل، وليس على أفعل، ويوجّه للثاني أيضاً بأنّ المراد به ما هو عليه حالاً أو أصلاً، فأصلهما:

(١) تحفة المحتاج مع حاشيتا ابن قاسم العبادي والشرواني ١٠/ ١٩٨.

أشرّ وأخير، خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال على سبيل الاحتياط، فحينئذ يجب المصير إلى ما اشتهر بينهم من أنّ النكات لا تتزاحم، فراجع وحقّق، والله تعالى أعلم.

[مسألة الفقيه حج عبد الله الكاعي]

مسألة: قال الفقيه حج عبد الله الكاعي: «فإن قيل: لو قال النوويّ في «منهاجه»[1] بدل قوله (نفائس الأوقات): الأوقات النفيسات - بالألف والتاء - لحصل السجع بلا احتياج إلى التأويل في إضافة الصفة إلى الموصوف؟

قلنا: إنّ صفة المؤنّث الغير الحقيقيّ لا تجمع بالألف والتاء كما يشهد به الاستقراء حطّاً لرتبته عن رتبة الجمع المؤنّث السالم وعن صفة جمع المذكّر العاقل لشرفهما بالنسبة إليه». انتهى.

فهل لذلك أصل أم لا؟

أقول: قول ذلك الفاضل الكاعي: (صفة المؤنّث الغير الحقيقيّ لا تجمع بالألف والتاء) إلى آخر ما علّل به انظره مع ما نقل عن شيخ زاده من ما حاصله هذا: و(النفيسات) نعت

(١) منهاج الطالبين (ص ٧).

الأيّام، والجمع بالألف والتاء مطرد في صفة ما لا يعقل كـ[أيّام معدودات]. انتهى.

ومع ما في «الإتقان» و«همع الهوامع» للجلال السيوطيّ من أنّ الأحسن والغالب في جمع العاقلات الإتيان بصيغة الجمع سواء كان للقلّة أو للكثرة.

وأمّا غير العاقل.. فالغالب في جمع الكثرة الإفراد وفي القلّة الجمع. انتهى بالاختصار، فراجعهما، بل وإلى جميع الكتب النحويّة التي في أيدينا في مبحثها، وإلى «الامتحان» و«الجامي» من مبحث (المرفوعات) فلعلّ الله يحدث بعد ذلك أمراً.

ولا أدري كيف استقرأ رحمه الله مع أنّ الأمر بخلافه في كلّ ما رأيناه، ولعلّه رحمه الله تعالى لم يصدر ذلك منه في زمن تحريره بل في عنفوان شبابه، غفر الله تعالى لنا وله، والله تعالى أعلم.

ثمّ لمّا رآه شيخنا المرشد محمّد طاهر الزُّلْدِيُّ كتب بالتوجيه له ما لفظه: «قوله (والجمع بالألف والتاء مطرد في صفة ما لا يعقل.. إلخ)، أي: إذا كان الجمع للقلّة ليوافق ما يأتي عن السيوطيّ.

قوله: (ولعلّه لك يصدر ذلك) ولعلّ ذلك سرى إليه من إطلاق نحو السجاعيّ على «شرح الألفية»: «لأنّ جمع ما لا يعقل يعامل معه

معاملة المفرد في وصفه وفعله، نحو: الجذوع منكسرة وانكسرت»، «فتح الجليل» للسجاعيّ»[1]. انتهى من خطّه.

[مسألة: تركيب نحو (أَلِ اسْمُ)]

مسألة: ما تركيب نحو (أَلِ اسْمُ) وقراءته فالبيان؟

أقول: (أل) مبتدأ و(اسم) خبره وهو بالوصل مع (أل)، فسقط به همزة وصله فاجتمع ساكنان (اللام) من (أل) و(السين) من (اسم)، ومعلوم أنّهما إذا اجتمعا حرّك الأوّل، والأصل في تحريك الساكن الكسرُ، فصار (أَلِ اسْمُ) بهمزةٍ مفتوحةٍ فلَامٍ مكسورةٍ فسِينٍ ساكنةٍ، فقس عليه النظائر، والله تعالى أعلم.

[مسألة: تركيب (على وزن فعل)]

مسألة: ما تركيب: (على وزن فَعَلَ)؟

أقول: (فعل) مجرور لفظاً غير منصرف لوزن الفعل والعلميّة؛ لأنّه علم لنفسه أو لكلّ ما هو على وزنه كما صرّحوا به، وحالة جرّه بالفتحة اللفظيّة، فراجع، والله تعالى أعلم.

---

(١) فتح الجليل على شرح ابن عقيل (ص ٤).

[مسألة: المراد بالشرح الصغير والكبير]

مسألة: قال المحليّ في «شرح المنهاج» قبيل (التولية) ما لفظه: «وفي الشرح الصغير سقوطه فسكوت الكبير عنه لا ينفيه»[1]. انتهى.

فما مراده؟

أقول: أنّ «الشرح الصغير» و«الكبير» كلاهما للإمام أبي القاسم الرافعيّ وقد تخالفا هنا بذكر السقوط في «الصغير» وعدمه في «الكبير» فأجاب الشارح المحقّق عنه بأنّ السكوت في «الكبير» عن ذكره لا يفيد نفيه من أصله، بل يجوز أن يكون ذلك لغرض ما به من الاختصار وغيره.

عبارة القُدُقِي في حواشيه على «جَارْبَرْدِيّ»: «فسكوت المصنّف على ما في «المفصّل» لا ينافي هذا؛ إذ لا ينسب لساكتٍ قولٌ وإن قيل أنّ السكوت في مثله دليل الرضى» انتهت، فراجع ذلك وحرّره؛ فإنّه قاعدة كلّيّة في مسائل كثيرة من العلوم، والله تعالى أعلم.

[مسألة القاضي محمّد بن سليمان المُهُوخِي]

مسألة أبداها القاضي محمّد بن سليمان المُهُوخِي: يوجد في

(١) كنز الراغبين ٢/ ٢٧١.

كتب التفسير أنّ اللام في قول كذا للبيان، فهل ذلك من معاني اللام التي ذكرها النحويّون أم لا؟

فالجواب: أقول: جوابه أنّ معاني اللام غير منحصرة فيما ذكره النحويّون، بل لها معان أخر لم يذكروها، منها ما ذكرته من كونها للبيان كما في قوله تعالى من سورة (طه)»: [وساء لهم يوم القيامة حملاً] فاللام فيه للبيان كما صرّح به الجلال وغيره، وراجع «جمع الجوامع» مع شرحه وحواشيه من (مبحث الحروف) وكتب اللغات من مبحث اللام، هذا.

ولكنّهم شكر الله سعيهم اقتصروا على المشهورة من معانيها، ولم يأتوا بما يشعر الحصر فيها، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

[مسألة الألمعيّ مصطفى الغُدُبِرِيِّ]

مسألة للألمعيّ مصطفى الغُدُبِرِيِّ على قول «شرح العضديّة الآدابية»: (المغالطات العامة الورود)، وعبارتها: «ليت شعري لم أدخل التاء في (العامة) مع أنّها صفة معنويّة تابعة لما بعدها، وهذه الصفة لا يجب التوافق فيها للموصوف اللفظيّ في الأشياء الخمسة بل للمعنوي كما صرّحوه».

وأقول – وبالله التوفيق –: وجه إدخال التاء في (العامة) كونها مضافة إلى فاعلها، وحينئذ تكون الصفة موافقة لموصوفها لا لفاعلها لاشتمالها على ضمير الموصوف، حينئذ تقول: هذه كريمة الأب، ولا تقول: كريم الأب، فقول النحويّين: «إنّ الصفة الجارية على غير من هي له كالفعل في اعتبار التذكير والتأنيث بالنظر إلى الفاعل» مقيّدٌ بما إذا لم تضف إلى الفاعل، وإلّا.. فتكون موافقة لموصوفها كما ذكرنا لما ذكرنا، فهذا، وراجع «المطوّل» للعلّامة السعد وغَيرَه لغيرِه، فهذا، والله تعالى أعلم.

[مسألة المحشي داود الأسيشي]

مسألة: في «دين قوذي» من بحث (الأمر) ما لفظه: «الأمر صيغة يطلب بها الفَعلُ – بفتح الفاء – عن الفاعل.. إلخ» انتهى.

وكتب عليه المحشّي داوُدُ الأُسِيشِيُّ ما لفظه: «قوله: (بفتح الفاء) لأنّ المراد بالفعل هنا معناه اللغويّ الذي هو مصدر (فعل، يفعل) وهو بفتح الفاء؛ لأنّ معناه الاصطلاحيّ هي للنحاة الذي هو اسم لنوع مخصوص من الكلمة، وهو: ما دلّ على معنى في نفسه مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة؛ فإنّه بالكسر، وليس مراداً» انتهى.

وكنت كتبت في عنفوان شبابي على قول المحشّي: (فإنّه بالكسر) ما لفظه: «يرد عليه نحو (فعل الخيرات) فإنّه بكسر الفاء مع كونه لمعناه اللغويّ، فتدبّر» انتهى.

فكتب عليه القاضي رمضان القُوبِي ما لفظه: «وأظنّ أنّه لا إيراد هنا؛ لأنّ المفهوم من قول هذا المحشّي: (فإنّه بالكسر) إنّما هو قصر ما هو اسم للنوع المخصوص على كونه بالكسر، فأمّا الذي هو مصدر.. فيكون بالفتح وقد يكون بالكسر كما في (فعل الخيرات)» انتهى من خطّه.

وأقول – وبالله التوفيق –: قولنا (يرد عليه) أي: على كلام المحشّي المذكور، (نحو فعل الخيرات.. إلخ) ووجه الورود أنّ مفهوم بل منطوق كلامه رحمه الله تعالى قصر ما هو بمعناه اللغوي على الفتح، وما هو اسم لنوع مخصوص من الكلمة على الكسر، كما هو ظاهر، فيرد على ذلك بالاعتبارين نحو (فعل الخيرات) لأنّه مع كونه بمعناه اللغوي ليس بالفتح بل بالكسر، فبتقييد الشارح رحمه الله تعالى بقوله (بفتح الفاء) يخرج هذا أيضاً.

فوجه إخراج الأوّل ظاهر، وصرّح به المحشّي، وبقي النظر في وجه الثاني، فالذي يظهر فيه أيضاً أنّ المفتوح مصدر (فعل، يفعل)

والمكسور اسم مصدر، والفرق بينهما أنّ الأوّل – أي: المصدر – موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلّقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام، ولذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله، واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلّقه بالمنسوب إليه وإن كان له تعلّق في الواقع، ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما.

وبعبارة أخرى: إنّ المصدر موضوع لنفس الحدث الذي هو المعنى المصدريّ المقتضي للمنسوب إليه، واسم المصدر موضوع للحاصل بالمصدر، ولا يخفى أنّ المراد هنا بـ(الفعل) في كلام الماتن هو المعنى المصدري المقتضي للفاعل، كما يدلّ عليه قوله عقب ذلك: (عن الفاعل)، لا الحاصلُ بالمصدرِ، ولذا قيّد به.

وبهذا كلّه ظهر لك ما في كلام أخينا الفاضل رمضان القُوبِي: «فأمّا الذي هو مصدر.. فيكون بالفتح وقد يكون بالكسر»؛ لأنّ الذي بالكسر ليس مصدراً بل هو اسم مصدر كما صرّحوا به، وأيضاً فاته التفصيل الذي ذكرناه، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

وكتبنا أيضاً على قول «الامتحان»: «وإلّا ففعل: أي: فهو فعل، سمّي مدلوله التضمنيّ» انتهى ما لفظه.

قوله: (مدلوله التضمنيّ) أي: الحدث؛ لأنّ الفِعلَ – بالكسر – يأتي بمعنى الفَعلِ – بالفتح – بدليل قوله تعالى: [فعل الخيرات] بالكسر على قراءة، لكن الأوّل اسم مصدر، والثاني هو المصدر، كما هو مصرّح به في كتب اللغة، فسمي الفعل باسم مدلوله التضمنيّ الذي هو اسم المصدر تسميةً للدليل باسم المدلول، فهذا، والله تعالى أعلم.

[مسألة النحرير علي الكُلْزَاوِي]

مسألة أتت من النحرير علي الكُلْزَاوِي قال: وكذا أنّهم علّلوا لتخصيص الجارّ بالاسم بأنّ حروف الجرّ وضعت لتجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء مع أنّ الإفضاء يحصل سواء دخل على المفضى إليه أو المفضي، فتحيرت في عدم إيجاب الدليل المدّعى؟

أقول: نعم، إنّ الإفضاء يحصل أيضاً كذلك، ولكن الأصل في آلة الإفضاء أن تدخل على المفضى إليه كما صرّح به في «حواشي الامتحان»، فلا يعدل عن الأصل ما لم يوجد للعدول عنه داعٍ كما في «النتائج» من (بناء المنادى)، وفيه أيضاً في بحث (الاستثناء) أنّ خلاف الأصل لا يصار إليه بلا ضرورة.

وفي «المحصول» أيضاً: «ولا يصار إلى خلاف الأصل إلّا عند الضرورة وعدم إمكان غيره» انتهى.

هذا، ولكن يَرِد على ذلك أنّ الهمزة وتضعيف العين اللذين للتّعدية مع كونهما للإفضاء يدخلان على الفعل، فالسالم أن يعلّل له بمثل ما في «حواشي شرح الأزهرية» و«الموشح» و«الحدائق» من أنّ كلّ مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلّا عن الاسم، فلا يجرّ إلّا الاسم. انتهى.

بل الأسلم الأوفق أن يقال: إن هذا وأمثاله سرّ نحويّ يعلّل به الواقع ويزيّن به اللغة، فلا يسمع فيه ما يناقش به كما صرّح به في «الأطول» و«الفوائد الغياثيّة»، وراجع إلى «حواشي الصغير على العصام» من (بيان وجوه التخصيص)، و«الرضيّ» من مبحث (مذ ومنذ)، و«حواشي حسن الكُدَالِيّ على الوافية» من مبحث (المضارع)، و«شرح المقصود» من مبحث (مزيد الرباعيّ)، و«حلّ الخلاصة» قبيل (الجمع) وغير ذلك.

والتحقيق: إنّ الدليل إنّما هو الاستعمال والاستقراء والسماع كما صرّحوا به، فراجع «النتائج» و«كشف الأسرار» وغيرهما.

وعبارة المرحوم حسن الكُدَالِيّ: «قال السيّد: إنّ أوهن العلوم وأخفاها حجّة العربيّة» ولعلّه أراد ما يذكرونها من تلك المناسبات، وإلّا.. فالاستعمال من أقوى الدليل في هذه العلوم، فلا يصحّ إطلاق القول بأضعفيّة دلائلها، فراجع، والله تعالى أعلم» انتهت، والله تعالى أعلم.

قال: وكذا إنّهم عرّفوا المفاعيل الخمسة على انفراد كلّ منها، ثمّ بحثوا عن أحكامها، وفيما يظهر لنا أنّها أمور متشاركة في المفعوليّة كأفراد الحيوان المتشاركة في الحيوانيّة، فلِمَ لم يعرفوا أوّلاً على الإطلاق فيقسّموا، ثمّ يبحثوا كما هو شأن أمثالها؟

أقول: جوابه - والله تعالى أعلم - في «حاشية الرملي» على «أنموذج» في شرح قوله: (المرفوعات على ضربين)، وفي «مختصر التفتازاني» قبيل قول المتن: (فالفصاحة في المفرد) راجعه مع نحو حاشية «يس»، وراجع «شروح الكافية» من (أوائل المستثنى) مع معونة الحواشي، وفي «شرح السلم» للناظم من (تعريف العلم)، هذا.

وأيضاً: شهرة الشيء قد يستغني عن تعريفه، راجع: «حاشية داود على دين ودين» من بحث (الماضي)، وتقريره على تقرير «ق»

على «الجامي» من (التمييز) و«ج م» من (خواص الاسم)، و«ع غ» من (المعرب) والله تعالى أعلم.

قال: وكذا قالوا في معنى الإعراب المحليّ أنّه لو وقع الاسم المعرب ثمة.. لظهر الإعراب، فكيف الظهور في مثل (يا زيد) ونحوه، فإنّ ذهني لا يحوم حول ذلك الظهور، فحوّله؟

أقول: يحصل الظهور في مثله بإيقاع معرب مثل: (راكب) و(رجل) لم يقصد به التعيين سوقع (زيد) فيقال: (يا راكباً) و(يا رجلاً) فهذان منصوبان لفظاً، و(زَيدٌ) في المثال منصوب محلًّا.

وبذلك يحصل الحوم حول ذلك للأذهان، ولظهوره لا يحتاج إلى مزيد بيان، فهذا، والله تعالى أعلم.

قوله: (أعني: أنموذجه) اعلم: أنّ (الأنموذج) في اللغة: ما يعرف الشيء به أوّلاً ثمّ جعل علماً للمشروح، وأمّا في عبارة الشارح هاهنا.. فالمراد: معناه الأصليّ، لا معناه العلميّ، بقرينة تجويز الإضافة إلى الضمير العائد إلى المصنّف. «حاشية إبراهيم على شرح الأنموذج».

بل المراد هنا معناه العلميّ لا الأصليّ، بل لا يستقيم ذلك كما لا يخفى على المنصف، وأنّ وجه إضافته هنا قصد تنكيره، أعني:

العموم في ذلك الاسم، أي: فرد واحد من الكتب المسمّاة بهذا الاسم بتعدّد الأوضاع، أي: كتابه الموسوم بذلك الاسم، وهو احتراز عن كتب غيره المسمّاة بذلك الاسم، وهكذا في أمثاله، فراجع ذلك، وحرّره، والله تعالى أعلم.

ثمّ رأيت في «تحفة الأحباب» على قول المتن: (وصلّى الله على أحمده ومحمّده) ما لفظه: «ويجوز إضافة العلم إذا كان بين المضاف والمضاف إليه خصوصيّة لا توجد تلك الخصوصيّة بين غيرها كما يقال: زيد الخيل؛ لأنّ لزيد خصوصيّة مع الخيل لا توجد لغير زيد معها». انتهى.

[مسألة عن قولهم: مثاله كذا]

حمداً لمن يلهم الصواب ويوفّق لتحرير ما في الكتاب، والصلاتان على سيّد الأنجاب محمّد والآل والأصحاب.

وبعد: فلمّا أتاني ممّن هو أعزّ إخواني وأخلص خلّاصي، العالم الذكيّ علي الكُلْزِيِّ مسائل يطلب الجواب.. لم يكن لي بدّ من الاستطاب وإن كنتُ في الحال غير مستطاب وفي الفراغ غير مستجاب، فهنالك كتبت له ما بدا لي واستقرأ عليه بالي بعد المراجعة

والتحرير، والتفتيش والتفقير؛ فإن وقع عنده في حيّز القبول.. فحبّذا المرام، وإلّا.. فمن قضايا الملك العلّام[1].

مسألة: يقولون في نحو (مثاله كذا) أنّ (مثاله) مبتدأ و(كذا) خبره، فكيف ذلك مع أنّ نحو (مثال) لا يتعرّف وإن أضيف إلى المعرفة، ومن شرط المبتدأ أن يكون معرفة؟

أقول: يجاب له بوجهين: أحدهما: إنّه بمعنى (بيانه)؛ إذ (المثال) هناك بمعنى (البيان) لا (المثل) حتّى يرد ذلك السؤال.

والآخر: إنّه يكفي في تعريف المبتدأ صورة الإضافة، فراجع نحو «اللباب» و«شرح الكافية» من بحث (الفعل) وغير ذلك، هذا، والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: قالوا في تعريف العدل: (هو خروجه عن صيغته الأصليّة مع بقاء حروف المعدول عنه في المعدول)، كيف يجري هذه القاعدة في (ثلث) مع أنّه معدول من (ثلاثة ثلاثة) وحروفهما الأصليّة ستّة، وليست في المعدول؟

---

(١) زيادة من «ج».

أقول: مرادهم بذلك القول: عدم خلوّ حروف المعدول عن جنس حروف المعدول عنه الأصليّة لا وجود جميعها فيه، فلا يرد ما ذكرتم، وهكذا في المثنّى وغيره، فراجع وحقّق.

ثمّ رأيت الفاضل العصام أجاب بمثل ذلك، فراجعه من مبحث (أسماء الأفعال) تجد البيان، والحمد لله تعالى على ذلك، والله تعالى أعلم.

[مسألة: المراد بالعرب]

مسألة: قالوا – واللفظ «للجامي» –: «العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك.. فليس بعربيّ»[1] فما معناه؟ وكيف ذلك؟ وهل لم يكن لسان العرب أو العرب أنفسهم قبل إسماعيل مع أنّه ابن النبيّ إبراهيم الخليل وهو متأخّر بكثير من أنبياء؟

فالجواب: أقول – وبالله التوفيق –: قوله: (العرب) أي: لسان العرب، أي: الفصيح منه لا مطلقاً، من ولد إسماعيل بن الخليل إبراهيم النبيّ عليهما السلام، أي: ممّا وضعه هو؛ إذ كان قبله يكاد يذهب فصاحته، فكأنّ الذي وضعه من ولده ونتيجاته، فكان عليه

(١) الفوائد الضيائيّة (ص ١٠٤).

السلام أبا العرب، أي: أبا لسان العرب، أي: واضع لسان العرب الفصيح، لا أبا العرب أنفسهم كما قد يتوهّم ويستشكل، فتدبّر، هذا، والله تعالى أعلم.

[مسألة المرحوم مرتضى علي العُرَادِيُّ]

مسألة: كتب المرجوم مرتضى علي العُرَادِيُّ على قول قِبِذْ العُبُدِي: (بل ينكره الچُنكَاءُ) ما لفظه فيه: «لأنّ (الچِنْكِيلَ) إنّما يجمع على (چَنَاكِيلَ) كـ(قنديل) على (قناديل) لا على (چُنكَاءَ)» انتهى.

فكيف ذلك مع قولهم أنّ القواعد الصرفيّة كالتثنية والجمع ونحوهما لا تجري في الأسماء العجميّة وفي الأسماء المبنيّة وفي الحروف؟

فالجواب: أقول: عبارة الرضيّ من بحث (غير المنصرف): «ووقوعه - أي: الاسم العجميّ - في كلامهم يقتضي أن يتصرّف فيه تصرّف كلامهم.. إلخ»[1].

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧ - ١٩٦٦، ١/ ١٤٩.

وعبارة حاشية القُدُقِيّ على (الچاربرديّ): «الأكثر إجراؤها - أي: الأسماء العجميّة - مجرى العربيّ، ولا فرق في الكلام العربيّ بين كون المؤتى به عربيّاً أو عجميّاً، فيتصرّف في الاسم العجميّ إذا وقع فيه تصرّف كلامهم»، ولعلّ هذا مأخذ المرحوم مرتضى علي العُرَادِيّ، وأنّ ذلك القول المذكور مختصّ بما إذا كان الاسم العجميّ في الكلام العجميّ.

وبهذا حصل الجمع بينهما.

ثمّ رأيتُ للفاضل ابن دحلو الزُّلْدِيِّ على «حاشية شرح القطر» من مبحث (الكلمة) ما هو صريح فيما أقول، والحمد لله تعالى على الموافقة، فهذا، والله تعالى أعلم.

[مسألة العالم مِقْلَاجْ الچُوخِيِّ]

مسألة أبداها الأخيّ الرشيد ذو الطلب الأكيد مِقْلَاجْ الچُوخِيُّ: ما تقدير قول «الجامي» من مبحث آخر بحث (شريطة التفسير): (أمّا زيداً فاضربه)[1] بناء على كونه منصوباً بفعل مقدّر، وفي أيّ موضع يقدّر الفعل هناك؟

---

(١) الفوائد الضيائيّة (ص ٢٣٧).

فالجواب: جوابه - والله تعالى أعلم -: اعلم أنّ تقديره (أمّا زيداً فاضرب اضربه) بتقدير الفعل مع الفاء مأخّراً على الاسم المنصوب، وذلك لأنّ تقدير الفعل مقدّماً على الاسم (إمّا) مع (الفاء) أو بدونه، وعلى أيّهما كان.. فلا يخلو عن محذور؛ لأنّه إن كان مع الفاء يلزم الجمع بين (إمّا) و(الفاء) وهم قد التزموا الفصل بينهما لئلّا يلزم دخول الحرف على الحرف وهو غير جائز عندهم؛ لأنّ الحرف وضع للأداة، فلو دخل الحرف على الحرف.. لزم وجود أداة بدون ذي أداة وهو ممنوع.

وإن كان بدونه.. فهو أيضاً غير جائز؛ لأنّ الفعل المقدّر هو الجواب، والمذكور إنّما هو مفسّر له، وجواب (أمّا) لا بدّ من اقترانه بالفاء، فلا يجوز أن يقدّر بدونه، وإلّا.. لخلا الجواب عن الفاء، وهو غير جائز، وأيضاً يلزم على هذا التقدير دخول (أمّا) على الفاء وهو أيضاً غير جائز؛ لأنّه من دواخل الاسم، فلم يبق لتقديره وجهٌ غير ما ذكرناه، هذا.

والتفصيل في كتب النحو من مبحث (حروف الشروط) وفي «شرح تلخيص المفتاح» مع الحواشي من مبحث (تقديم المفعول على الفعل)، فراجع، وحرّر، وللكاتب الچُوخِيِّ محمّد علي استغفر.

[مسألة الفاضل خَسَيْ مِيرْزَا الأنْصَلْطِيِّ]

مسألة أتت من الفاضل خَسَيْ مِيرْزَا الأنْصَلْطِيِّ قال: ومنها ما صرّحه الفاضل الحلبيّ في حواشيه على «المتوسّط»: «إنّ (غلام) في (غلام زيد) - بسكون الميم، أي: عند قطع النظر عن المحذوف - مبنيٌّ، فبناؤه عارض، وعلّة بنائه عدم وقوعه مركّباً تركيباً يتحقّق معه عامله، وإذا كان بناؤه عارضاً.. فلِمَ لم يبن على الحركة فرقاً بين البناء اللازم والعارض؟ ولِمَ يبن على السكون مع أنّ السكون من خواصّ البناء اللازم كما لا يخفى عند من له مدخل في النحو؟ وإذا لم يبن لا يحصل الفرق؟

أقول: جوابه ما في «حواشي يس على المختصر» من أوّل (أحوال الإسناد) وعبارته: «قال السيّد في حواشي الكشّاف: ربّما عدت الأسماء ساكنة الأعجاز متّصلاً بعضها ببعض ولا يكون سكونها وقفاً بل بناء؛ لأنّا نقول: هي قبل التركيب في حكم الوقف؛ إذ ليس فيها قبله ما يوجب الوصل، فالمتواصلة منها في نيّة الوقف، فتكون ساكنة» انتهى.

ويؤخذ من قوله (إذ ليس فيها) أنّه لو كان ما يوجب الوصل كالإضافة لا يكون ساكنة، وحينئذ يمكن أن يضمّ الجزء الأوّل من

المركّب الإضافيّ حكاية له على أوّل أحواله، فما ادّعاه بعضهم من الاتّفاق على سكون (غلام) في (غلام زيد) قبل التركيب ممّا لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه» انتهت، وراجع، وحرّر، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها ما صرّحه في تركيب «أنموذج» في بحث (المبنيّ للمفعول) على قوله: (إلّا إذا كان الثاني من باب علمت بأن كان فعل من الأفعال الناقصة والمستكن فيه هو اسمه): «وقوله (الثاني) منصوب تقديراً على أنّه خبر (كان)» انتهى.

لِمَ قال أنّ (الثاني) منصوب تقديراً مع أنّ النصب يظهر في اللفظ لخفّته كما هو معلوم؟

أقول: لعلّه إن صحّ ذلك منه.. جرى منه على مذهب من يستثقل أصل الحركة مطلقاً على الياء، وإلّا.. فعدم إسكان مثله في حال النصب إلّا لضرورة شائعٌ مشهورٌ على ما هو الصحيح المسطور، فتدبَّر، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها ما صرّحه الأردبليّ وغيره من أنّ الجرّ والتنوين من أقوى خواصّ الاسم، وقال البردعيّ أنّ الإضافة واللام من أقوى خواصّه فما الجمع بينهما، وأيّهما الصواب؟

أقول – وبالله التوفيق –: لا شكّ أنّ الشيء إذا قرب إلى شيء

يأخذ حكم ذلك الشيء كما صرّح به الصفيّ الهنديّ وشيخ زاده وغيرهما. والاسم الغير المتمكّن لمّا أشبه للفعل وجب أو ناسب أن يأخذ حكمه، وحكمه: أن لا يدخله خواصّ الاسم، فلذلك منع منه بعض تلك الخواصّ ولم يمنع الجميع ليبقى بينهما فرق كما صرّح به البردعي وغيره.

وعبارة قطب كلانيّ: «فإذا كان غير المنصرف مشابهاً للفعل، فالمشابهة تقتضي المشاركة في الحكم، فكما لا يدخل الجرّ والتنوين على الفعل، فكذلك لا يدخل على غير المنصرف» انتهت.

وخصّ الجرّ والتنوين بالمنع إمّا لكونهما أو لكون التنوين فقط من أقوى الخواصّ، فهو أو كلاهما من أقوى الخواصّ على الإطلاق، كما صرّحه الأردبليّ وغيره.

وعبارة «شرح اللباب»: «فإن قيل: لِمَ قوي من بين خواصّ الاسم الجرُّ والتنوينُ؟ قلت: إنّ الألف واللام والإضافة تدلّان على الفرعيّة؛ لأنّهما إذا دخلا على الاسم النكرة صار معرفة، والمعرفة فرع النكرة، والتنوين يدلّ على الأصليّة؛ لأنّه يدخل على النكرة، ولذا يقوى من بين خواص الاسم.

وأمّا الجرّ.. فلأنّه يدخل على المعرفة والنكرة وليس ذلك الدخول لغيره» انتهت.

وعبارة قطب كلاني: «فإن قيل: خواص الاسم كثيرة..، وتخصيص بعضها بالقطع من غير المنصرف دون البعض يوجب ترجيحاً بلا مرجّح وهو باطل؟

قلنا: المرجَّح هنا: أنّ كلّ واحد من الجرّ وتنوين التمكّن أشدّ اختصاصاً بالاسم وأبلغ تأثيراً فيه من سائر خواصه من الإسناد إليه والإضافة والألف واللام وحروف الجرّ؛ إذ هي يوجد كلّ واحد منها في الفعل كما ذكرناه في بحث خواصّ الاسم غير الجرّ وتنوين التمكّن، فهما لا يوجدان في الفعل أصلاً، فاختصاصهما بالاسم أشدّ وأبلغ ممّا عداهما من سائر خواصه» انتهت.

وعبارة الحلبيّ: «فإن قلت: لم اختصّ الكسر والتنوين بالمنع من بين خواص الاسم؟ قلتُ: أمّا التنوين.. فلأنّ لها مزيّة اختصاص بالاسم من بين سائر الخواص؛ لأنّها للقطع، وهو لا يوجد أصلاً إلّا في الاسم؛ لأنّ الفعل متّصل بفاعله، فلهذا اختصّ بالمنع من بين أخواتها.

وأمّا الكسر.. فلما بينه وبين التنوين من المؤاخاة من حيث إنّ المجرور يقوم مقام التنوين دون أخواته» انتهت.

ثمّ إذا دخله اللام أو الإضافة تفوت جهة اسميته وضعفت مشابهته الفعل فدخله ما كان ممنوعاً منه بسبب تلك المشابهة.

ووجه التقوّي أن تينك الخاصّتين من أقوى خواصّ الاسم الباقية، أي: غير الجرّ والتنوين، فإذا دخله ما هو أقواها فلا ريب في تقوّي جهته.. إلخ.

فمعنى قول البردعي: (لتقوي الاسميّة بدخول أقوى الخواص، وهو الإضافة واللام) أي: أقوى ما سوى الجرّ والتنوين من خواصّ الاسم؛ إذ اللام في قوله (الخواصّ) للعهد بقرينة المقام، ولا أثر لدخول غيرهما عليه من سائر الخواص كحرف الجرّ والفاعليّة والمفعوليّة لعدم كونهما في مثابتهما في التقوّي.

فالحاصل: إنّ الجرّ والتنوين أو التنوين فقط من أقوى جميع خواص الاسم، فلذلك منعتا من الاسم المشابه للفعل وهو غير المنصرف، وأنّ الإضافة واللام من أقوى سائر الخواص فلذلك تقوت لدخولهما جهة الاسميّة، بخلاف غيرهما منها.. فلا أثر لدخولها عليه، وبهذا كلّه حصل لك الجمع بينهما، هذا.

أو تقول: إنّ التنوين والإضافة واللام متساوية الأقدام في كونها أقوى الخواص، ولا بدع في كون ثلاثة أو أربعة أشياء متساوية في القوّة.

عبارة الحلبيّ: «فإن قلت: لِمَ اختصّ اللام أو الإضافة لانجرار غير المنصرف دون غيرهما من الخواص؟ قلتُ: لأنّهما يغيّران المدلول بنقله عن العموم إلى الخصوص، فلذلك قوي أمرهما، ولأنّهما يقومان مقام التنوين وتضادانها، والمتضادان متساويان في القوّة، فكما كان التنوين دليلاً على كمال قوّة الاسميّة فكذلك اللام والإضافة» انتهت.

ومثله في «الغجدوان» فراجع، هذا.

ولذلك لا يستعمل الاسم المنصرف إلّا بأحدها، ولا يجوز الجمع بين اثنين منها كما صرّح به في «شرح اللمع» ببسط نفيس، فراجعه.

وعلى هذا: فتخصيص التنوين بالمنع لكونه علامة الإعراب والتمكين، ثمّ يتبعه الكسر لما بينهما من المؤاخاة كما صرّح به عبد الغفور وغيره، أو لغير ذلك من الوجوه التي بسطت في نحو «شرح اللمع» و«حواشي الموشح» وغيرهما.

وعلى هذا: فلا يحتاج إلى الجمع كما هو ظاهر، هذا، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها ما وقع في تركيب [قل هو الله أحد] على تقدير أن يقع (أحد) صفة للفظة (الله).

قال في «تفسير البحر» أنّ التنوين في آخر الكلمة كالألف واللام في أوّلها أهو موسوق أم ركيك؟ فبيّن بالنقل لا بالعقل، فإن جاز وثبت فلا يكون كلمة نكرة وقعت في التركيب؟

أقول: نعم، هو موثوق به لكن لا بـ(السين) كما ذكرت بل بـ(الثاء) كما ذكرنا، ويساعده ما نقل من حسن چلبيّ و«المطوّل» من أنّ التنوين في آخر الاسم كالألف واللام في الأوّل.

ووجهه كما قال العلامة خسرو: إنّ التنوين فيه للتعظيم، وهو إذا كان للتعظيم أو للتحقير يعرّف أو يخصّص مدخوله؛ لأنّ التنوين إذ ذاك يقوم مقام الصفة نحو: (رجل في الدار) فمعناه: رجل عظيم في الدار، ولا إشكال في حصول التخصيص أو التعريف بالصفة، ومثله قولهم: تمرة خير من جرادة، فالتنوين فيه للعموم فيفيد التعريف، فراجع «ملا أغلي» على «الفناريّ» وشروح «الكافية» من مبحث (المبتدأ).

وبهذا لا يلزم ما أورده السائل من عدم كون كلمة وقعت في التركيب نكرة إذ من التنوين ما يكون للتنكير كما في أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو مبيّن في موضعه، فراجع.

وأيضاً: إنّ القول بأنّ (أحد) صفة ليس ممّا أطبق عليه المحقّقون، بل الذي هُمْ عليه كونه بدلاً من لفظة (الله)، أو خبراً له، وعبارة «تفسير البحر» من آخر ما نقلته وجواب آخر: إنّ (أحد) ليس بصفة الاسم وإنّما هو خبر عن التوحيد والانفراد كما يقال: (زيد منفرد وعمرو متوحّد) فكذلك هذا» انتهت.

ويؤكّد كونه خبراً أيضاً قاعدتهم المشهورة من أنّ اللفظ إذا دار بين كونه خبراً وصفة كان الأولى أن يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة» انتهت، وراجع إلى «عبد الغفور» من (شريطة التفسير) وغيره.

وبهذا كلّه حصل لك البيان، لكن لا بالعقل بل بالنقل مع البرهان، فخذه نافلة لك، والسلام عليك.

تذنيب: قالوا – واللفظ لصاحب «الامتحان» –: ويكون المبتدأ، أي: جوازاً، نكرة لو تفيد وإن كان الأصل فيه التعريف، أي: المعلومة عند المتكلّم والمخاطب بإحدى أدواته؛ لأنّ الغرض من

الكلام حصول الفائدة والإخبار عن غير المعيّن لا يفيد، ولأنّ في تنكيره إخلالاً بالغرض، أي: الإفهام.

فقوله: (لو تفيد) شرط لذلك؛ إذ لولاه لمّا يجوز الإخبار به قطعاً لكونه عبثاً لا فائدة فيه، والعرب يجمعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه، وأمّا به.. فيحصل جهة القرابة من المعرفة في حصول الفائدة من الإخبار، فيسوغ، فراجعه وحقّقه، والله تعالى أعلم.

وأيضاً: الأصل في الخبر التنكيرُ، أي: كونُ نسبتِهِ إلى المبتدأ غيرَ معلومةٍ عند المخاطَبِ؛ لأنّه عمدةٌ للإفادة، وهي إنّما تحصل بالإخبار بما يجهله، وقد يكون معرفةً ولكنّه مشروطٌ بتعريف المبتدأ لئلّا يلزم ارتكاب خلاف الأصل في جملةٍ واحدةٍ مع إمكانِ النأي عنه؛ إذ ذاك ممنوع بلا خلاف، ولا يشكل الإفادة في هذا لجواز كون النسبة بينهما مجهولةً عند المخاطبِ وإن عرفها ذاتاً، كقولنا: (زيد المنطلق) لمن يعرف وجود زيد وكون شخص ما منطلقاً، ولكن لا يعرف النسبة بينهما، فمعناه: (زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق)، فالمعتبر في مثل ذلك حصولُ الفائدةِ.

والحاصل: أنّها حيث وجدت.. فالتركيب مستقيمٌ، وإلّا.. فلا، فاحفظه ولا تهمله، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها ما صرّحه عبد الغفور من أنّه لا يلزم في (يا عبد الله) اجتماع آلتي التعريف؛ لأنّ صورة الإضافة ليست نصّاً في التعريف.

وقال الأردبيليّ في بحث (المجرورات): «لا يقال: (الغلامُ زيدٍ) لاستلزام اجتماع التعريفين: التعريف الذاتيّ والمكتسب من المضاف إليه»[1]، فلِمَ يلزم اجتماع التعريفين مع أنّ الإضافة ليست نصّاً في التعريف كما قال «ع غ»[2]، فَبَيِّنْ ما هو الأصحّ والمعتمد والجمع بينهما؟

أقول: قد كثر الاختلافُ وافترقت الأقوالُ منهم في ذلك، وأورد بَعضُهم على بعضٍ بما يطول ذكرُه، والأقربُ الذي مال إليه أكثرُ المحقّقين هو ما قاله الشيخ الرضيّ من جواز اجتماع التعريفين إذا اختلفا أو كان في أحدهما زيادةٌ عمّا كان في الآخر، وعدم جوازه إذا لم يكن فيه كذلك.

فنحو: (يا زيد) و(يا عبد الله) جائز؛ لاختلاف التعريفين الذاتيّ والندائيّ فيه، ونحو: (الغلام زيد) غير جائز؛ لعدم زيادة أحد التعريفين عن الآخر فيه، هذا.

(١) شرح الأنموذج (ص ٢٠٤).

(٢) أي: المحشّي عبد الغفور بن صلاح الأنصاري الحنفي المتوفّى سنة ٩١٢ هـ.

وسيأتي منّا نقلاً منهم أنّ كلّ هذه مناسباتٌ ذُكِرَتْ بعد الوقوعِ، فلا يجب فيها الاطّرادُ والانعكاسُ، ولا يسمع ما يناقش به فيها، هذا.

أو نقول: إنّ قول المحشّي عبد الغفور: إنّ صورة الإضافة ليست نصّاً في التعريف مبنيٌّ على ما قالوا من أنّ الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا التعريفين، ونحو: (يا عبد الله) وإن كان فيه اجتماع التعريفين الندائيّ والعلميّ غير أنّه ليس فيه اجتماع آلتي التعريف؛ إذ التعريف الذي بالإضافة زال بالعلميّة، فلم يبق فيه إلّا صورة الإضافة، وهي ليست نصّاً في التعريف فيه، فلا تكون آلةً له فلم يلزم اجتماع الآلتين، هذا.

ولا يلزم منه المصير إلى القول بأنّ الإضافة ليست نصّاً في التعريف مطلقاً كما هو ظاهر فلم يحصل بين القولين تباينٌ حتّى يحتاج إلى الجمعِ بينهما أو تبيينِ الأصحّ والمعتمدِ منهما.

ويشهد لضلك قول الشيخ محرّم في شرحه «للجامي»: «إنّ الأعلام حين صارت أعلاماً لم تبق فيها الإشارة إلى معلوميّتها باللام أو الإضافة لما قلنا أنّ العلميّة لمّا كانت وضعاً ثانياً أزالت مقتضى الوضع الأوّل، وهو الإشارة إلى المعلوميّة بخلاف الإضافة؛ فإنّها

لم تكن وضعاً ثانياً، ولم تقدّر أن تزيل مقتضى الوضع الأوّل حتّى لو أضيفت المعرفة إلى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلميّة، فلا يلزم فيها تعريف المعرّف بل إنّما يلزم تبديل تعريف بتعريف آخر، يعني: زال التعريف اللاميّ والإضافيّ وحصل بدله التعريف العلميّ، فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم إزالة تعريف وإفادة تعريف آخر كالنواسخ» انتهى.

ومثله في مثله، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

قال: منها: قال في «مائة عامل»: (وهذه السبعة – أي: أفعال الشكّ واليقين – كلّها متعدٍّ إلى مفعولين، والثاني منهما عبارةٌ عن الأوّل.. إلخ»[1] هذه التعدية خاصّة على هذه السبعة أم عامة على الأفعال كلّها؟

إن كانت عامة.. أيكون الثاني عبارة عن الأوّل كما في هذه السبعة أم لا؟

فإن ثبت العبارة عن الأوّل أتعديتهم سماعيّ أو قياسيّ؟

وهل حصر أفعال القلوب في السبعة سماعيّ أو قياسيّ، وهل تعديتهم كذلك أم لا؟ انتهى.

---

(١) مائة عامل (ص ٦٢).

أقول: ليس التّعدية إلى مفعوليْن خاصَّة بتلك السبعة بل من الأفعال ما لا يحصى ممّا يتعدّى إليها، وليست أيضاً عامّة لجميع الأفعال؛ إذ منها ما لا يتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ، وما يتعدّى إلى ثلاثةِ مفاعلَ، غير أنّ كون الثاني عبارةً عن الأوّل مخصوصٌ بأفعال القلوب، فراجع إلى شروح «الكافية» من مبحث (التعدية)، وإلى شروح «الأزهريّة» وحواشيها، وإلى غيرها من كتب الفنّ.

وعبارة الكرانيّ: «وهو - أي: كون الثاني عبارة عن الأوّل - الفرق بينها وبين سائر الأفعال المقتضية لأكثر من مفعول واحد» انتهيت.

وفي «الهندي»: «إنّ انحصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحيّ لا استقرائيّ» انتهى.

وفي «النتائج» على قول «الإظهار» (والقسم الثالث: أفعال ملحقة بأفعال القلوب.. إلخ) ما لفظه: «وفيه تنبيه على أنّ أفعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا.. إلخ»[1] انتهى، وراجع إلى «حواشي جني» وغيرها.

(١) نتائج الأفكار (ص ٩٦).

إذ منها غيرها كـ(درى)، نحو: دريت زيداً فاضلاً، و(جعل) بمعنى (اعتقد) نحو: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ وغيرهما.

فراجع إلى حواشي «شرح الأزهريّة» وغيرها.

وبهذا كلّه سقط ما وقع في نسخة الكرانيّ من أنّ حصر أفعال القلوب في السبعة باستقراء كلام العرب وتتبّعه.

ثمّ إذا كانت أفعال القلوب من أنواع العوامل السماعيّة.. فكون عملها سماعيّاً ظاهر؛ إذ العامل السماعيّ ما يتوقّف إعماله بخصوصه على السماع، وإن لم تكن صيغته سماعيّة كما هو مبيّن في «النتائج» وغيره، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها ما صرّحه «الحدائق» بأنّ (الكاف) في (كرجل) للتمثيل لا للتشبيه، فلِمَ لا يجوز أن يكون (الكاف) للتشبيه ويكون المعنى، أي: هو ونحوه، فإذا لا يلزم أن لا يكون مدخولها فرداً للكليّ كما لا يخفى على من أمعن نظره؟

أقول: إذا كان (الكاف) للتشبيه لا يستفاد منه كون مدخوله فرداً من أفراد ما قبله، مع أنّ المراد هنا ذلك.

عبارة «المكمل»: «وكاف التمثيل ما يكون بعد (الكاف) فرد من أفراد ما قبل الكاف، وكاف التشبيه ما لا يكون كذلك» انتهت.

وعبارة السيّد: «فإنّ المضاف إليه داخل في المضاف في التمثيل بخلافه في التشبيه» انتهت.

إذا التشبيه الدلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لأمرٍ آخرَ في معنًى هو وجه الشبه كما صرّح به في «تلخيص المفتاح» وغيره، وذلك يُشعِر ثبوت التغاير الذاتيّ بينهما لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، فمثار الإشكال من اشتباه التمثيل، فتدبّر، هذا، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها ما صرّحه النحاة في تركيب (وبعد) بأنّ (الواو) قائمة مقام (أمّا)، و(أمّا) قائمة مقام (مَهْمَا) فَلِمَ لَمْ تُجعَل (الواوُ) ابتداء قائمةً مقامَ (مهما)؟ انتهى

أقول: والذي ظهر لي أخذاً ممّا في «حواشي شرح أدب البحث» وحواشي الخيالي على «شرح العقائد» ونحوهما أنّه: إذا أقيم شيء مقام شيء آخر لا بدّ من أن يكون بينهما مناسبة مصحّحة لذلك.

عبارة «الخوافي»: «لأنّ القائم مقام الشيء يشترط أن يكون مثلَه» انتهت.

وعبارة شيخ زاده: «إنّ ما يقوم مقام الشيء يجب أن يكون بينهما مجانسة ومناسبة بوجه» انتهت[1].

فلمّا وجدت تلك المناسبة بين (مهما) و(أمّا) من حيث تحقّق معنى الشرطيّة فيهما مع ما في (أمّا) من الاختصار في اللفظ والتفصيل في المعنى؛ لأنّها لتفصيل ما أجمل.. أقيمت هي مقام (مهما يكون).

ثمّ لمّا وجدت تلك المناسبة أيضاً بين (أمّا) و(الواو) من حيث أنّ كلّا منهما للاستئناف ومن جهة كونهما حرفين وعاملين لأنّهما يعملان النصب على المفعوليّة كما صرّح به الشيخ داود وغيره، مع ما في (الواو) من الاختصار في اللفظ أيضاً مع الربط الصوريّ.. أقيمت هي أيضاً مقام (أمّا).

ولم يقم (الواو) ابتداء مقام (مهما) لعدم تحقّق تلك المناسبة بينهما، على أنّ قيام (الواو) مقام (أمّا) ليس ممّا اتّفقوا عليه بل منهم من ذهب إلى أنّها عاطفة من قبيل عطف القضيّة على القضيّة، أي:

(١) حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي ٥/ ٥٩٥.

عطف مضمون ما سيق لغرض سبب التصنيف على مضمون ما سيق لغرض التبرّك، فلا يضرّ الاختلاف بينهما بالانشائيّة والإخباريّة.

ومنهم من ذهب إلى أنّها استئنافيّة، ومنهم من ذهب إلى أنّها زائدة لعدم ظهور العطف والاستئناف هناك إلى غير ذلك من الوجوه التي ذكرت في المبسوطات، هذا، والله تعالى أعلم.

ثمّ بعد مدّة من تقرير هذا وجدتُ في «حواشي شرح المنهج» للبجيرميّ ما لفظه: «وقال بعضهم: عوّضوا (أمّا) عن (مهما) وعوّضوا (الواو) عن (أمّا)، ولم يعوّضوا (الواو) عن (مهما) من أوّل الأمر؛ لأنّ (الواو) حرف منفرد فلا قوّة له على النيابة عن شيئين. و(أمّا) حرف مركّب.. فهو أقوى من المفرد» انتهى بحروفه[١]، وهو وجه آخر لك في الجواب وجدته مصرّحاً به في الكتاب، فخذه عِلاوةً[٢] لما كتبناه بالانتخاب، واختر منهما لك ما هو المستطاب.

قال: ومنها ما صرّحوا في بيان الفرق بين النبيّ والرسول أنّ النبيّ من أوحي إليه ولم يؤمر بالتبليغ. انتهى

---

(١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج ١/ ١٣.

(٢) العِلاوة من كل شيء: ما زاد عليه، وما يوضع على البعير بعد تمام حمله من سقاء وغيره (القاموس الوسيط).

أَفَلَمْ يكن الأنبياء يدعون الخلقَ إلى الله تعالى ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؟ وهل كانوا كذلك بلا أمر من الله تعالى؟ وهل كان يجب على الخلق اتّباعهم؟

أقول – وبالله التوفيق –: عبارة ابن حجر في «التحفة»: «والرسول من البشر ذكر حرّ..، أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه..، فإن لم يؤمر.. فنبي فحسب» انتهت[1].

فكلّ رسولٍ نبيٌّ ولا عكس.

فعلى هذا: إنّ الذين يدعون الخلق إلى الله تعالى ويأمرون بالمعروف.. إلخ، من الأنبياء هم الرسل، فكونهم كذلك بأمرٍ من الله تعالى لا بالنطق من هَوَاهُمْ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ الآية، فلا إشكال في وجوب اتّباع الخلق بهم كما قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية.

وأمّا الذي لم يؤمر بالتبليغ بل أوحي إليه بشرع لإصلاح نفسه من الأنبياء.. فهو زيد بن عمرو بن مقيل على ما قيل بنبوّته كما صرّح به الإمام إسماعيل بن أمير في كتابه «مرشد الطلاب في حلّ خلاصة الحساب» للعاملي، وراجع إلى «حواشي الچلبي

(١) تحفة المحتاج مع حاشيتا ابن قاسم العبادي والشرواني ١/ ٢٥.

على الخلاصة»، و«حواشي الخلخالي على عقائد العضد» وغيرها.

هذا على أنّ لهم في الفرق بينهما مذاهب شتّى كما بيّنوها في المبسوطات فراجع، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها: ما صرّحه الصرفيّون أنّه يجيء مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) بالفتح إذا كان عين فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق؛ لمقابلة فتحة العين ثقل حرف الحلق. ألا يقابل ثقله السكون الذي في (الفاء)؟

أقول: إسكان (الفاء) ممّا يشترك في سائر الأبواب، والمطلوب هنا خفّة زائدة عمّا لها؛ لتعادل ثقل حرف الحلق الزائد عمّا فيها، فهذا، وراجع إلى «شرح المقصود» وغيره، والله تعالى أعلم.

ثمّ وجدتُ مثل هذا الجواب للمحقّق الزُّلْدِيِّ لسؤال الطكطي، فالحمد لله على الموافقة.

قال: منها: ما صرّحه القاضي البيضاويّ من أنّ استكراه توالي الحركات الأربع إنّما هو في الفعل، وأمّا في الاسم.. فليس بمستكره كما في ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ الآية.

فإذا كان الأمر كذلك.. فبأيّ شيء قال الصرفيّون: إن (علبط) و(هدبد) أصلهما: (علابط) و(هدابد)، مع أنّهما اسمان بِالِاتِّفَاقِ؟ فلو كان استكراه ذلك التوالي مختصّاً بالفعل.. لمّا اضطرُّوا إلى ذلك التأويل. فبيّن هذا بالمأخذ الصحيح والنقل الصريح.

أقول: استكراه ذلك ليس مختصّاً بالفعل، بل يجري في الاسم أيضاً، لكن بشرط أن يكون الاجتماع في الحروف الأصليّة فيما هو كالكلمة الواحدة، فلا يَرِد نحو (علبط) و(هدبد)؛ لأنّ الاجتماع فيه عارضيّ؛ إذ أصلهما: (علابط) و(هدابد)، ولا نحو: (العقبة) و(الكفرة) و(الفجرة) لعدم كونهما كالكلمة الواحدة؛ لأنّ تاء التأنيث بمنزلة كلمة أخرى.

عبارة «دين»: «إنَّ تاء التأنيث في حكم الاتّصال من حيث بناء ما قبلَها وفي حكم الانفصال من حيث أنّهم كرهوا توالي الحركات الأربع» انتهت.

ولا نحو: (ضربك) لعدم كونه كالكلمة الواحدة أيضاً؛ لأنّ ضميره ضمير منصوبٌ كما صرّح به في «المراح» وشروحه وحواشيه في غير موضع فراجعهما، وراجع أيضاً إلى شرح «الأنموذج» من بحث (أسماء العدد) وشروح «الشافية» من (أبنية الأصول)، هذا.

وأمّا ما نسب إلى القاضي.. فهو بتسليم وجوده في مبنيّ على الإغماض عن ذينك الشرطين المذكورين كما هو ظاهر، فلا اعتبار به على أنّ الاستكراه لا يستلزم الامتناع كما صرّحوا به، وأنّ التحقيق أنّ كلّ ذلك مناسبات ذكروها بعد الوقوع، فلا يسمع فيها ما يناقش به، ولا يجب فيها الاطّراد والانعكاس كما في العلل الحقيقيّة، وأنّ القاضي فيها بما هو الحقّ هو الاستدلال والاستقراء كما في «الأطول» و«العصام» وحواشي «جاربردي» وغيرها، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

قال: ومنها صيغة (صان) بغير الماضي المشهور؟

أقول: صيغة (صان) إن كانت بكسر النون مع التنوين.. فهو اسم فاعل من (صنى، يصني) كـ(رمى، يرمي)، وإن كانت بضمّ النون.. فهي صيغة جمع غائب من الماضي المعلوم من (صان، يصون) على لغة من يكتفون بالضمّة مثل (كان) في قول الشاعر:

فلو أنّ الأطباء كانُ حولي..

وإن كانت بفتح النون كما هو ظاهر عبارته.. فهي أمر من (تصاني) حذف تاؤه للتخفيف كما في (كسر) بسكون الراء أمراً من (تكسّر) فحذف التاء للتخفيف.

قال: ومنها صيغة (جُؤْجَوْ)؟

أقول: صيغة (جُؤْجَوْ) إن كانت بجيمين مضمومتين بعد كلّ واحد منهما همزة ساكنة.. فهي اسم بمعنى (صدر الطائر) و(صدر السفينة) كما صرّح به الفاضل أحمد الملقّب بـ«زيدك» في رسالته في اللغة.

وإن كانت بجيم مضمومة فهمزة ساكنة وجيم مفتوحة بعدها واو ساكنة كما ضبطها كذلك بخطّه.. فهي صيغة جمع غائب من الماضي المجهول، ومفرده: (جُؤْجَى) وأصله: (جُؤْجِيَ) من: (جَأْجَأَ بالإبل) دعاها للشرب؛ قلبت الهوزة الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها، ثمّ قلبت الكسرة التي قبل الياء فتحة على ما هو القياس عند لغة طيّ، ثمّ قلبت الياء ألفاً للتخفيف، فصار: (جُؤْجَى)، ونظيره (أعطى) بفتح الطاء من (أعطي) المجهول من باب (أعطيت)، فراجع وحرّر.

ثمّ اعلم أنّ السؤال بمثل هذه الصيغ من دأب المبتدئين المحصّلين، فأنت خلطت ولغزت لمجرّد الامتحان، فانظر واعتبر وانصف وميّز المتعسّف من المنصف، والله تعالى وليّ التوفيق الجليّ، وأنا الفقير الجُوخِيُّ محمّد عليّ.

[مسألة]

مسألة: عبارة «اللبّ»: «ولو نكّر ما فيه علميّة مؤثّرة صرف» انتهت.

وعبارن «الامتحان» في شرحه: «(لما تبين) أي: ظهر حين بيّن أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (أنّها) أي: العلميّة (شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل) من التأنيثِ والجمعِ والتركيب ونحوهما (وهما) أي: العدل ووزن الفعل (لا يجتمعان) كما سبق في بحث وزن الفعل، فراجعه، وراجع «الجامي» أيضاً (فبالتنكير يبقى بلا سبب) أي: فيما فيه العلميّة شرط لاستلزام عدم الشرط عدم المشروط فراجع، (أو على سبب واحد) فيما ليست العلميّة شرطاً فيه بل سبباً (إلّا نحو: أحمر) ففيه خلاف بين الأخفش وسيبويه، فالأخفش يصرفه، وسبويه يمنعه، فراجع.

قوله: (بعد زوال المانع عن الاعتبار) أي: اعتبار الوصفيّة (أعني) من المانع (العلميّة لما مرّ) في بحث الوصف من أنّ الوصف يقتضي الإبهام فقط، والعلميّة التعيين.. إلخ.

قوله: (لا أنّها تعود) ولا قائل به كما في «الحدائق» فراجع.

قوله: (والأصل في الزائل أن لا يعتبر) أي: من غير ضرورة ولا ضرورة هنا لذلك على أنّ الأصل في الاسم الصرف.

وأيضاً: لا يكفي زوال المانع فيما هو خلاف الأصل، بل لا بدّ فيه من المقتضي، وما هنا شيء يقتضي ذلك.

وبهذا كلّه ظهر أظهريّة قول الأخفش كما حقّقه الجامي في «الفوائد»، هذا.

ولكن نقل الشيخ الرضيّ عن الأخفش أنَّ خلافه في ذلك مع أستاذه سيبويه إنّما هو مقتضى القياس، وأمّا السماع.. فهو على منع الصرف، فراجعه، والله تعالى أعلم.

[مسألة: تركيب (البرّ الكرّ بستّين درهماً)]

مسألة: ما تركيب (البرّ الكرّ بستّين درهماً)؟

أقول: قوله (البرّ) مبتدأ أوّل، (الكرّ) مبتدأ ثانٍ، (بستّين) خبر عن (الكرّ)، وهو مع خبره خبر عن (البرّ)، والتقدير: البرّ الكرّ منه.. إلخ، فحذف العائد الذي (منه) لقيامِ قرينةٍ، وهي هنا سوق الكلام، وتقديمِ (البرّ) على (الكرّ)؛ فإنّ بائعَ البرِّ لا يسعر غيره، وهذا أسلوب واسع عندهم يجري في أمثال ذلك من كلّ ما فيه الثاني بعض من الأوّل.

ومنه قولهم: (الغنم شاة بدرهم) أي: شاة منها.. إلخ، و(الكرباس ذراعان بدرهم) أي: ذراعان منها، و(السمن منوان بدرهم) أي: منوان منها.. إلخ، فقس النظائر، واستعمله في العشائر، والله تعالى أعلم.

[مسألة العالم أحمد بن مَدَنِلَوْ الصُّغُورِيِّ]

مسألة أتت من العالم أحمد بن مَدَنِلَوْ الصُّغُورِيِّ قال: في «الجامي» من بحث (شريطة التفسير): «فإنّ (مررتُ) بعد تعديته بالباء مرادف لـ(جاوزتُ)» انتهى[1].

وفي «الحدائق»: «من أسباب التعدية حرف الجرّ بشرط تغيير المعنى، وما لم يغيّر به معنى الفعل لا يكون متعدّياً نحو: (مررتُ بزيد)» انتهى[2].

وفي «المنتخب» و«سعد الله»: «فإنّ الباء لم يغيِّر معنى (مررتُ)، بل معناه مع الباء كمعناه لا معها» انتهى.

ما التلفيق بين هذيْن وما في «الجامي»؟ وإذا لم يغيّر الباء معنى

(١) الفوائد الضيائية (ص ٢٣٦).

(٢) حدائق الدقائق (ص ٢٤٨).

(مررتُ).. فكيف يقال أنّه بعد التعدية مرادف لـ(جاوزت) مع الاتّفاق على أنّه ليس بمرادف له قبلها؟

أقول – وبالله التوفيق –: اعلم أوّلاً: أنّ للتعديةّ إطلاقين عند الصرفيّين وعند النحويّين.

فما عند الصرفيّين – وهو المشهور في باب التعدية –: هو أن يتصرّف في معنى الكلمة الأصليّ بجعله طالباً بنفسه المفعولَ وبضمّ معنى التصيير إليه؛ كـ(ذهبت بزيد) فإنّ معناه الأصليّ: ذهاب المتكلّم وحده، أي: (دُنْ أَنَ) فغيّره «الباء» وجعله مشتركاً بين المتكلّم و(زيد) على مذهب المبرّد، أي: (زَيْدْ دِصَّ وَچَنَ)، وبمعنى تصيير (زيد) ذاهباً على مذهب سيبويه، أي: (زَيْدْ دِصَّ وِطَنَ)، وأيًّا ما كان.. فهو خارج عن معناه الأصليّ بسبب «الباء».

ففي هذه شرطان: تغيير المعنى الأصليّ وكون «الباء» بمعنى «مع» أو الهمزة.

وما عند النحويّين: هو جعل الفعل بحيث يحتاج إلى المفعول، سواء مع تغيير المعنى الأصليّ أو بعدمه، وسواء استقام فيه معنى «مع» أو «الهمزة» أو لا، فهو أعمّ من التعدية الصرفيّة مطلقاً.

فإذا تمهدت هذا.. فاعلم: أنّ نحو (مرْرْتُ بزيد) داخل في

التعدية النحويّة دون الصرفيّة، والأوّلُ هو المراد في عبارة الجامي، فقوله: «فإنّ (مررت) بعد تعديته – أي: تعدية نحويّة – بالباء مرادفٌ لـ(جاوَزْتُ)» أي: يلزم من معناه إذ ذاك معنى (جاوزْتُ)؛ إذ المرور بشيء يستلزم التجاوزَ عنه ضرورة، لا أنَّه يصير بمعناه حقيقةً كما نبَّه عليه عبد الغفور وغيره.

فاستشكالُ البعض منشؤه من عدم التفرقة بين إطلاقي التعدية وجعلِ ما هو شرطٌ في الصرفيّة شرطاً في النحويّة، وبهذا حصل الالتئام والتلفيق في عباراتهم.

وقول بعضهم: فإنّ الباءَ لم يغيّر معنى «مررتُ»، أي: تغييراً يخرِجه عن معناه الأصليّ بل معناه مع الباء كمعناه لا معها، أي: في أصل المعنى لا أنّه لا يلزم شيء فيه بالباء.

فمعنى «مررتُ» قبل دخول الباءِ: (دُنْ وِلَنَ) فقط وبعده: (زَيْدِدَصُنْ وِلَنَ)، فمن الثاني يلزَم معنى التجاوِز عن زيدٍ وإن لم يلزم من الأوّل.

راجع «العصام» والحدائق» و«المنتخب» و«الرضي» من (بحث التعدّي واللزوم) و«حاشية جني» و«تنوير» وغيرها من بحث (حروف الجرّ)، هذا ما عندي والله تعالى أعلم.

ثم بعد مدَّة من تقرير هذا رأيتُ في «المحرم شرح الجامي» ما لفظه:(المارّ بالشيء مجاوِزٌ له فيكون المرور في معنى المجاوَزة فكانا مترادفيْن). انتهى، فلله الحمد على الموافقة.

ثم بعد نحو أربع عشرة سنة من كتبة هذا الجواب ألقى إليّ بعض من عندنا من الطلاب ما كتب عليه المحقّق التحرير زكريا الكُدَالِي وفّقه الملك المتعالي وهو هذا:

قوله-أي: الجامي-: (فإنَّ «مررتُ» بعد تعديته بالباء يرادف لـ«جاوزتُ»)[1] اضطربت ههنا آراء الفحولِ وتصادمت عقولُهم مع النّقولِ ؛ فذهب الفاضلان محمد بن موسى القُدُقِي وداود الأُسِيشِي إلى إثبات الترادِفِ بين مجموع «مررت بـ » و«جاوزت».

فيرد عليهما أنَّ الترادف من خواصّ المفردات كما في «عبد الغفور» وغيره مع أنّ الأوّل منهما مركَّب من الفعل والباء.

وذهب محمد علي الچوخي وتابعوه إلى أنّ معنى مرادفة ذاك لهذا استلزامُه لمعناه. ويرد عليهم أنّه يلزم حينئذ أن يكون

---

(١) الفوائد الضيائة (١/ ٢٩٤)،لعبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت٨٩٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، ط١ سنة ١٤٣٣هـ.

مثالاً لتسليط ما يناسب الفعل باللزوم مع أنَّ الشارح على خلافه وهجموهم على ما ذكر؛ لما رأوْا من تناقِض قول أصحاب كتب الصّرف: (إنّ الباء لا يغيِّر معنى «مررت» بل معناه مع الباء كمعناه لا معها).

وقول هذا الشارح: (إنّ «مررت» بعد تعديته بالباء مرادف لـ «جاوزتُ») مع أنه لا قائلَ بترادفهما قبل.

والذي أَرَى أنّ معنى المرور: الذهاب؛ كما في «القاموس»، وأنه قبل تعديته النحوية مجملٌ يحتمل الذهابَ على الشيء والذهابَ عن الشيء، وأما بعدها.. فيتخصّص بأحدهما؛ أما الأوّل.. فكما في قول الشاعر:

مررتُ على وادي السّباع.. إلخ.

وأما الثاني.. فكما في قولهم: «مررتُ بزيد» فبالنظر إلى تعديته بالباء وتقييده بها يكون في معنى المجاوَزة ومرادفاً لها كما في «محرم شرح الجامي»، ولا يرد على هذا شيءٌ مما سبق؛ لأنّ القيدَ خارجٌ وإن كان التقييد داخلاً كما هو سائغ شائع وأنّ المراد بالتعدية في كلام الشارح: هي النحوية، فمتى أبصر أو سمع لفظ المرور مقيّداً بالباء.. عُلِمَ أنّ معناه: الذهاب عن الشيء.

وأما معنى الباء.. فهو للإلصاق وَذَا خارج عن ذاك بيد أنّ في كاشفة الغناء أنّ «مررت بزيد» بمعنى: أمررت زيداً، وهو يخالف منطوقات كتب كثيرة صرفية ونحوية.

راجع «المنتخب» و«سعد» مع الحواشي و«حدائق» و«شرح الرضي» من (مبحث التعدي واللزوم) وكتاب «العوامل» مع الحواشي من معاني الباء و«عبد الغفور» و«عصام» مع حواشيه من (المفعول به) وغيرها فتدبّر ولا تغترّ، والله تعالى أعلم وعلمه أبهر. انتهى من خطّه.

فأقول وبالله التوفيق ومنه الهداية إلى التحقيق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنطقنا بالقلم وعلّمنا ما لم نعلم والصلاتان على سيّد الأمم وآله وصحبه أولي المكارم والشّيم.

وبعد:

فقد كنتُ كتبتُ فيما مضى جواباً لسؤال الثُّغُورِي **المرتضى** ما بدا لي من النقول بتلفيق كلام الفحولِ تبعاً لما قالوا: (من أنّ الحمل على الوِفاقِ مهما أمكَن لا يكون الاجتراء إلى الشّقاق وأن إعمالَ كِلا الدليلين خيرٌ من إهمالِ أحدِهما بلا مين).

ثم لما رأيتُ المشار إليه بالبَنان بين علماء هذا الزمان ها هو **المحقّق الكُدَالِي** كتَب على كلامِنا ما يوالي.. أعدْتُ المطالعةَ والتحريرَ؛ لأجل إظهار الصّواب لا لمجرّد التقرير، فكتبت على كلامه ما اطّلعتُ عليه في المقام على حسب ما بدا لي فيه من المرام، فإن وقع عنده في حيّز القبولِ.. فذا هو المأمول وحبّذا المعمول وإلا.. فعليه بالتنبيه لما وقعتُ فيه لكن ببذل النصيحةِ كما هو شأن أهل الدين لا روماً للفضيحة على ما هو دأب المتعسّفين.

فأقول: قوله: (فيرد عليهما أنّ الترادف من خواصّ المفردات.. إلخ) أقول: نقل عن ذلك القُدُقِي أيضاً ما لفظه: (الباء في مررتُ به شرطٌ لا شطْرٌ). انتهى.

ويوافقه قولكم الآتي: (لأنّ القيد خارج وإن كان التقييد داخلاً). انتهى وبذلك يدفع ذلك الإيرادُ.

فتدبّر في المراد على أنه نُقِلَ عن بعض المحقّقين (أنّ اللفظين المترادفين قد يكونان مفردين كالليث والأسد، وقد يكونان مركّبين كجلوس الليث وقعود الأسد، وقد يكون أحدهما مفرداً والآخر مركّبا كالمز والحلو والحامض). انتهى. من خطّ مرتضى علي العُرادِي.

قوله: (وذهب محمد علي الچوخي وتابعوه إلى أنّ معنى مرادفة ذاك لهذا استلزامه لمعناه) أقول: المراد من ذلك كون معنيي اللفظين متلازمين بأن كان أحدُهما دالًّا على معنى الآخر من غير توقّف على معمول دون آخرَ وعلى قصد له دون خلافِهِ بل مع أيّ معمول كان مطلقاً كما هو المراد من الترادف هنا نحو: «زيدا مررتُ به» فإنّ «جاوزتُ» المقدَّر قبل زيدًا بمعنى: مررت به، أي: يدلّ هذا اللفظ لمعنى ذاك.

ولا فرق في ذلك بين كون معموله لفظ «بك» أو «به» أو «بغلامك» أو بأخيك» أو بأيّ شيء كان ولا يتفاوَت معناه باعتبار المفاهيم ولا كذلك اللُّزُوم ؛ إذ يلزَم من الضرب الإهانةُ مطلقاً بل مع معموله المعيَّن الخاصّ نحو: «زيدا ضربتُ غلامه»، فإن «أهنت» المقدَّر هاهنا قبل زيد أليس بمعنى: ضربتُ مطلقا مع أيّ معمول كان بل هو معناه مع غلامه أو أخيه أو صديقه أو ما جرى مجرى ذلك ألا ترى أنّك لو قلت: «زيد ضربت عدوَّه» لم يكن معنى ضربت عدوّه: أهنت زيدا بل المعنى أكرمت زيدا ضربت عدوّه. فظهر من ذلك: أن كون «أهنت» المقدّر بمعنى الفعل الظاهر إنَّما هو مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف «جاوزتُ» فإنه بمعنى:

مررت مع أيّ معمول له كما صرّح بكل ذلك الشيخ الرضي، فراجعه.

وكتب الشّارح محرّم أفندي على قول الجامي: (فإنّ ضرب الغلام يَستلزِم إهانة سيّده)[1] ما لفظه: (أي: غالبا ؛ لأن بعض الأحبّة الصّادقين في المحبَّة يؤدِّبون غلمان أصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم، أي لا لإهانتهم ولذا قلتُ: غالبا). انتهى.

فالحاصل: أنَّ الترادف واللّزوم وإن كانا متّحدين من حيث كون أحد اللفظين فيهما دالّا على معنى الآخر، ويلزَم من أحدهما معنى الآخر لكنّهما يفترقان باعتبار توقّف اللزوم على معمولات خاصّة وعلى قصد الفاعل بخلاف الترادف كما بيَّنّاه لكن الأخ المحقّق زكريا استروَح في الكلامِ ولَم يتدبّر حقّ التدبّر في مبناه، فأورد عليه ما أورَده من المذكور من غير تحقيقِ ما هو المراد لنا من المسطور. قوله: (ويرد عليهم أنَّه يلزم حينئذ أن يكون مثالا.. إلخ) أقول: قد ظهر لك بإظهارنا المراد دفع هذا الإيراد، والله تعالى أعلم بالسّداد وإليه المرجع والمعاد.

---

(١) الفوائد الضيائة (١/ ٢٩٥).

قوله: (فبالنظر إلى تعديته بالباء وتقييده بها يكون في معنى المجاوَزة ومرادف لها) أقول : كأنّه يقول: إنّ «مررت» بعد تقييده بالباء يخرج عن معناه الأصليّ ويصير بمعنى: جاوزتُ حقيقة، وعليه فليجمعه مع ما نقله عن أصحاب كتب الصرف من : (أنّ الباء لا يغيّر معنى مررت بل معناه مع الباء كمعناه لا معها). انتهى.

قال الحلبي وصاحب «المنتخب» وغيرهما في حواشيهم على «شرح العزي» وغيرها في تعليل ذلك المنقول ما لفظه: (وذلك؛ لأن معنى مررت بزيد: مررت بمكان يقرب منه زيد على ما صرّحوا به ومرورك لم يجاوز إلى غيرك كما تجاوز الذهاب في «ذهب بزيد»). انتهى.

قال الشيخ الرضي: (وقولك: «مررت به» أي: ألصقت المرور بمكان يقرب منه). انتهى[1]. ومثله في «حواشي الصبان على الأشموني» غيره.

وفي «الرضي» أيضا: (ولا يغيّر شيء من حروف الجرّ معنى

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١١٦٣)، لمحمد بن حسن الإستراباذي، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، تحقيق: د. يحيى بشير مصري ط١ سنة ١٤١٧هـ.

الفعل إلا الباء وذلك أيضاً في بعض المواضع؛ نحو: «ذهبت بزيد» بخلاف «مررت به»). انتهى[1].

قال في «التنوير» وغيره: (المعنى الأوّل في «ذهبت بزيد» أي: قبل دخول الباء عليه ذهاب المتكلِّم وحدَه ومعناه الثاني أي: بعد تغيير الباء لمعناه إذهابه زيدا أو الذهاب المشترك بينهما ولا كذلك في «مررت بزيد»؛ إذ معناه مع الباء هو معناه قبل الباء ولم يتغير بالباء معناه). انتهى.

وعبارة «الحدائق»: (ومن أسباب التعدية: حرف الجرّ بشرط تغيير المعنى وما لم يغيّر به معنى الفعل لا يكون به معتدّياً نحو مررت بزيد). انتهى.

قوله: (كما في المحرّم شرح الجامي) أقول: عبارة المحرم: (لأن المارّ بالشيء مجاوِز له فيكون المرورُ في معنى المجاوزة فكانا مترادفيْن). انتهى.

وعبارتنا: (إذ المرور بشيء يستلزم التجاوَز عنه ضرورة.. إلخ)، فتدبّر هل مؤدّى كلتا العبارتين واحد أو مختلف ؟

والذي يظهر لي: أنّه واحد وأن في عبارتِنا تفصيلاً ليس في عبارته.

قوله: (فمتى أبصر أو سمع لفظ المرور مقيّدًا بالباء.. علم أنَّ معناه

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٩٧٢).

الذهاب عن الشيء) أقول: وعليه فليتدبّر فيما أسلفناه عن «الرضي» و«الصبان» وغيرهما من أنّ معنى «مررت بزيد»: ألصقت المرور بمكان.. إلخ

وعبارة «أوقيانوس شرح قاموس»: (المرّ بفتح الميم وتشديد الراء والمرور على وزن ظهور كچوب كتمك معناسنه در يقال: مر الرجل مرا أو مرورا إذا جاوز وذهب ويتعدى بنفسه أو بالباء أو بعلى يقال مر وبه وعليه). انتهى.

وعبارة «الصحاح» و«المختار» و«مجمع البحرين»: (ومر عليه ومر به مرًا من باب ردّ أي: اجتازه وسلكه ومرّ مرّا ومرورا أي: ذهب). انتهى[1].

هذا ولم نر منهم من وصل المرور بـ(عن) حتى يجعل بمعنى الذهاب عن الشيء، فراجع وتدبّر حتى يظهر لك المستقرّ.

قوله: (وأما معنى الباء.. فهو الإلصاق وذا خارج عن ذاك)

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٨١٥)، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ط٤ سنة ١٤٠٧، ومختار الصحاح ص٥٣٦، للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ) ، دار المعرفة ط٧ سنة ١٤٣٥هـ، ومجمع البحرين (٢/ ٣٠١)، لفخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ)، مؤسس التاريخ العربي، تحقيق: أحمد الحسيني ط١ سنة ١٤٢٨هـ.

أقول: إن كان كذلك فما معنى قول الأشموني: (الثامن من معاني الباء: الإلصاق حقيقة أو مجازًا نحو: مسكت بزيد ومررت به وهذا المعنى لا يفارقها). انتهى[1].

وكتب عليه المحشّي الصبّان: (ومعنى مررت بزيد: ألصقت مروري بمكان يقرب منه زيد). انتهى[2]، وسبق مثله عن الشيخ الرضي وغيره.

وفي «حواشي جني» على كتاب «العوامل» ما لفظه: (ومن قبيل باء الإلصاق؛ نحو: «مررت بزيد» فإن قلت: كيف يعدّ هذا من قبيل الإلصاق والمرور ليس بملاصق بزيد؟

قلنا: وهو وارد على الاتّساع أي: تكلّم بالمجاز والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه). انتهى، فراجع وحرّر والله تعالى ولي التوفيق وإليه ينتهي التحقيق.

هذا ما جنته يدُ الفقير بعد المراجعة والتحرير فإن يك صواباً.. فالحمد لله وهو من توفيق الملك الوهّاب وإلا.. فأعوذ بالله فإنّه من

(١) شرح الأشموني على الألفية (٢/ ٢٩٣) دار الكتب العربي، تحقيق:محيي الدين عبد الحميد ط١ سنة (١٣٧٥هـ).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٣٣٠)، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١ سنة ١٤١٧هـ.

كسب هذا العبد محمّد علي المغتاب، فهذا والسّلام حرِّر ١٧ من شعبان سنة ١٢٩٨هـ.

[مسألة القاضي غازي محمد المَعْلِي]

مسألة: أتت من القاضي غازي محمد المَعْلِي: صرّح النحويّون عدمَ جوازِ إضافة الصفة إلى الموصوف فما تقول في إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل ؟

أقول: ما أقول في إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل: جوازها بعد جعل الفاعل شبيهاً بالمفعول لا قبله؛ لئلا يلزم ذلك المحذورُ، فراجع «العصام» و«الرضي» ونحوهما ولعلّ إشكالكم يطيح بهذا، والعلم عند الله.

ثمّ بعد مدّة رأيتُ الفاضلَ أَمِير خَنِلَوْ الثُّغُورِيّ قال ما لفظه: (أقول: مرادُ النحاة بالصّفة في قولهم: لا يجوز إضافةُ الصفة إلى الموصوفِ الصفة النحوية وموصوفها كما يفصح عنه كتب القوم). انتهى.

وأقول: تخصيص العام بلا برهان بديهيّ البطلانِ على أنّه يردّه ما في ما في «العصام» و«الرضي» وغيرهما من (مبحث إضافة اسم الفاعل)، فراجع ولا تعجَلْ، والله تعالى أعلم.

[مسألة الچاري]

مسألة: كتَب الچاري على قولهم: (أعني المبتدأ) ما لفظه: (قوله: المبتدأ مرفوعٌ ؛ لأنَّه خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: أعني: هو المبتدأ والجملة هي محلّ النصب على أنّه مفعولُ «أعني» كذا أفاده من «حاشية كمال». والقاعدة المقرّرة عند النحاة من أنها لا يقع بعد «أعني» إلا جملة كذا في «الرضي»). انتهى. فهل له أصل أم لا ؟

أقول وبالله التوفيق: إنّي تفحّصتُ ذلك من «حاشية كمال على شرح جمع الجوامع» ومن «الرضي»، فوجدتُ في ذلك الحاشية من (بحث الرخصة والعزيمة) ما لفظه: (قوله: يعني الرخصةُ) برفع الرخصة على الابتداء، وقوله: (كحلّ المذكورات) الخبر والجملة في محلّ النصب على المفعولية «يعني»). انتهى.

ومثله في «حاشية زكريا» وغيرها ولَم أَجِدْ في «الرضي» في مواضع الظنّ تلك القاعدة وكذا لم أجدها في غيره.

فلم أعرف وجه استفاد غيرهما؛ إذ الذي هنالك فيها تقديرُ الجملة الواقعة بعده في محلّ النصب لتعذّر إجراء الإعرابِ على الجملة لفظاً، فكيف يؤخذ منه تقدير المفرد الواقع بعده جملة بتقدير خبر محذوف والحكم بأنّه لا يقع إلا جملة ومن الذي صرّح به ؟

وأما قوله: (كذا في«الرضي»).. فممّا لا وثوقَ به أيضاً... إلخ غير أنَّه لو وجد فيه أو في غيره من كتب الثقات ما يفيده فذاك وإلا.. مثل ذلك لا يستلزم مبناه، فهذا والله تعالى أعلم.

[مسألة: معنى القول: المعطوف في حكم المعطوف عليه]

مسألة: ما معنى قولِه: المعطوف في حكم المعطوف عليه ؟

أقول: معناه إذا كان المعطوف عليه مقيّداً بشيء مثلا كالصِفة والحال والشّرط والاستثناء والخبر وغيرها، فالمعطوف مثله أيضاً في تلك القيود وكذا إذا كان المعطوف مقيداً بشيء منها، فالمعطوف عليه مثله أيضا في ذلك هذا، وراجع إلى ابن حجر وغيره من (كتاب الوقف) وغيره. وكذا الحكم إذا كان المعطوف عليه قيدا لغيره كما صرّح به أصحاب الحواشي والشروح، فهذا والله تعالى أعلم.

وقول ابن حجر من (الإقرار): والوصف يعود لكلّ ما تقدّمه.. إلخ وكذا لكلّ ما تأخّره كما يأتي في (الوقف)[1]، أي: إذا أتى بمعطوفات وأتى بالوصف بعد المعطوف الأخير فهو يعود لكل ما تتقّدمه، فراجع، والله تعالى أعلم.

---

(١) تحفة المحتاج (٥/ ٣٧٩)، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى، تحقيق: لجنة من العلماء سنة ١٣٥٧هـ.

[مسألة: إذا دخل الجارّ على حرف الاستفهام]

مسألة: إذا دخل الجارّ على حرف الاستفهام يبطل صدارتها فهل يجوز؟

أقول وبالله التوفيق: إنّ الجار والمجرور في مثله كالكلمة الواحدة المستحقّة للصدارة؛ لامتناع تقديم المجرور على الجارّ، فراجع «الفوائد الضيائية» من (مبحث الكنايات) في تركيب غلام كم رجل ضربتَ وبكم رجل مررتَ تجد البيان.

وهذا التفصيل يجري في المضاف إلى حرف الاستفهام على أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ؛ لامتناع تقديم المضاف إليه على المضاف، فافهم، والله تعالى أعلم.

[مسألة القاضي حسين الكدالي]

مسألة: أتت من القاضي حسين الكُدَالِي: قالوا: (إن الجملة الظرفية ما يكون جزءها الأوّل ظرفاً ؛ نحو: أمامك زيد أو خالد أمامك، فأمامك جملة ظرفية باعتبار الضمير المستتر فيه، فكيف يكون ظرفاً مع أنَّ أصله حصَل أمامك اللهم إلا أن يقال: أصله أمامك حصل). انتهى. وهو غير ظاهر عندي ؟

أقول وبالله التوفيق: مرادهم بكون الجزء الأوّل ظرفاً إنّما هو بحسب الظاهرِ لا باعتبار الأصلِ ولا يخفى كونُ الجزء الأوّل من أمامك زيد ظرفاً في الظاهر هذا.

وكونه في تقدير الفعل لا يُخرِجه عن ظرفيّته ؛ إذ الذي بعثهم عليه كونُ الظرف لا بدّ له من متعلّق مذكور أو مقدّر، ففيما كان مذكوراً يكون الظرفُ لغواً ولا يتمّ به الجملة، وفيما كان محذوفاً يكون الظرف مستقرّاً قائما مقام عامله، فيعمل عمله ويتمّ به الجملة لكن لا مطلقاً بل بشرط الاعتماد على همزة الاستفهام ونحوها، فراجع والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: عبارة «شرح المقصود» من (بحث المضارع): (بشرط أن يكون ذلك الحرف تذكير اسم الإشارة بتأويل الحرف بالزائد). انتهت.

فكيف يحتاج إلى التأويل مع أنّ الحرف مذكّر؟

أقول: إن ذلك الكلام منه رحمه الله تعالى تصريحٌ بأنَّ لفظة الحرف مؤنّث سَماعيٌّ ويأتي منه أيضاً أن أسماء الحروف مؤنّث

سماعي وفِي «العصام وعبد الغفور في (بحث أسماء الإشارة) ما هو صريحٌ في استواء التذكير والتأنيث في لفظة الحرف وكذا في «الهندي» كمن وإلى وكذا أسماء الحروف كالباء واللاّم فباعتبار كونها كلمات تؤنّث وباعتبار أنّها ألفاظ تذكّر ومثله مذكّر ومؤنّث يجوز تذكيره وتأنيثه. انتهى .

وقال بعضهم: (إن استواء التذكير والتأنيث مختصّ بلفظة الحرف، وأما ما يطلق عليه الحرف وأسماء الحروف.. فليس فيها إلا التأنيث). انتهى.

وقال شيخ الإسلام دَاوُدَ الأسيشي: (إن لفظ الحرف مذكر كلفظة الاسم والفعل والمراد بقولهم : الحرف يذكر ويؤنث أسماء الحروف كالباء واللام). انتهى .

وعبارة «حواشي الدقائق المحكمة»: (اعلم: أنَّ هذا الضمير الذي في (وكلها) راجع إلى الظاء وتأنيث الضّمير الراجع إلى أسماء الحروف وتذكيره جائز باعتبار أنّها أسماء الكلمات وباعتبار أنها أسماء الألفاظ وهذا هو المراد بقولهم الحرف يذكَّر ويؤنَّث). انتهت ، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم .

[مسألة النائب محمد الحُرْثِي]

مسألة حُرْثِيَةٌ: أتت من النائب محمّد: (وقولهم: حروف الشرط.. إلخ، كلم المجاوزة إلخ فما معناهما فالحاصل لم أضيفَ ولَم سمّي الأوّل به وإليه ولَم أضيفَ وسّمي الثاني به وإليها ولَم لم تضف إلى أحدهما أو بالعكس على أن مقتضاهما واحدٌ بلا تفاوُت). انتهت من خطّه ؟

وأقول وبالله التوفيق: معناهما ظاهرٌ؛ إذ الأوّل معناه: حروف للشّرط والجزاء فلا يدخل فيها أسماء الشرط.

والثاني معناه: كلمات للشرط والجزاء فيدخل فيها أسماء الشرط وحروف الشرط، فلهذا يختار هذا اللفظ من لفظ حروف المجازاة وأسماء المجازاة كما وقع في عبارة «الكافية»، فراجع إلى «الجامي» و«المحرم» وغيرهما.

وقد يقال: حروف المجازاة كما وقع في عبارة «عنوان الشرف»: (ولفظها الحروف الجازمة للأفعال لم ولام الأمر.. إلخ وحروف المجازاة). انتهى[1].

---

(١) عنوان الشرف في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقافية ص١٨١، لإسماعيل بن أبي بكر المقرئ، تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، عالم

وقد يقال: أدوات الشرط كما وقع في عبارة «تلخيص المفتاح» قال في «حاشية يس» : (واختار أدواته ليشمل الحروف في الأسماء.. إلخ). انتهى .

فالحاصل: أنّ مَن أراد العمومَ أتى بلفظ الكلم أو الكلمات أو الأدوات ومن لا أتى بما شاء وليس لفظ المجازاة خاصّا بالكلم ولا لفظ الشّرط خاصّا بالحروف بل كلّ أتى بما شاء لما شاء أو للتفنّن، هذا والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: يقولون في اسم الفاعل: مُعْطُونَ بضمّ الطاء وفِي اسم المفعول بفتحها فكيف ذلك ؟

أقول: أما في اسم الفاعل فلأنّ أصلَ مُعْطُونَ بضم الطاء.. إلخ مُعْطِيُونَ بكسر الطاء إلخ استثقلت الضمّةُ على الياءِ، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياءُ ؛ لالتقاء السّاكنين، فصار مُعْطُونَ على وزن مُفْعُونَ. وأما في اسم المفعول.. فإنّ أصل مُعْطَوْنَ بفتح الطاء وسكون الواو: مُعْطَيُونَ بفتح الطاء

الكتب ط١ سنة ١٤١٧هـ.

وضمّ الياء.. إلخ قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء السّاكنين فصار مُعْطَوْنَ على وزن مُفْعَوْنَ، فهذا وراجع إلى «الغالي» مِن (بحث الجمع) و«القمرية» من (بحث غازون)، والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: قالوا واللفظ لـ «سيدي»: (أصل حاجي: حاجّ بالتشديد قلب أحدُ حرفي في التضعيف ياءً كما في «تقضّي البازي»). انتهى.

فهل هو قياس مطرّد أو لا ؟

أقول: يجري ذلك القلب في أمليت ونحوه كما في تقضي لكن لا اطّرادا بل جوازا، فراجع الكتب الصرفية في (مبحث الإبدال)، والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: قالوا: واللفظ للأردبيلي في «شرح الأنموذج»: (كدنينير في دينار أصله دنّار قلبت الأولى ياء). انتهى[1].

(١) شرح الأنموذج ص٣١٧ لجمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق:

ولم لم يدغم أحدهما في الآخر مع أنّ عادتهم أن يدغموا أوّل المتجانسين في الثاني إن كان متحرّكا وههنا كذلك ؟

أقول: قوله: (أصله دننار) بتضعيف جمعه على دنانير؛ لأن الجمع مما يردّ الأشياء إلى أصولها كما هو مبيَّن. ومن قواعدهم: قلب أحد حرفي التضعيف ياءً إذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممتد كما هو مبيَّن في «حسن جلبي على شرح التلخيص» في (باب أحوال المسند إليه) في (بحث الإضافة).

وأما ذلك الإدغام.. فإنّما يكون فيما لم يكن بهذه القاعدة، فراجع ذلك وحرره والله تعالى أعلم.

[مسألة ابن عمر الكُدَالِي]

مسألة: كتب المرحوم ابن عمر الكُدَالِي على قول الجامي من (بحث الكلمة): (فينبغي أن يرتكب تجوّز كما في مثل: من قتل قتيلا). انتهى. ما لفظه: (اعلم أن المقيس عليه لا بدّ وأن يكون متّفقاً عليه كما هو المشهور ففي إيراد هذا الكلام مقيسا عليه بحثٌ مع أنّ فيه خلافاً.. إلخ). انتهى. فما تقول في ذلك؟

أنور الشيخي، مكتبة دار العلوم والحكم ط١ سنة ١٤٣٤هـ.

أقول وبالله التوفيق: إنّ مراد الشارح رحمه الله تعالى بذلك بيانُ ما يمكن منه توجيه الكلام بدفع الإيراد بارتكاب التجوُّز فيه كما يرتكب في مثل: من قتل قتيلا عند من يرتكب فيه على منوال أن الاصطلاح مهما أمكن لا يجوز العدول، فبذلك لا يلزم أن يكون الارتكاب على التجوُّز فيه متفقا عليه وقد قال المحقق ابن حجر في (باب النكاح) من «التحفة»: (أن يكون المقيس عليه متفقا عليه أغلبيّ لا كليّ). انتهى.

وبهذا سقط بحث الكُدَالِي وأيضاً لجعل ذلك حقيقةً فيه أيضا وجه ذكر في «النتائج» من هنا فراجعه، والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: قد كثر تقريراتُ العجميين على قول الجامي من أوّل الموصول في خصوص انحلال المركّب، فما تقول فيه وما عندك فعليك البيان ؟

أقول وبالله التوفيق: لا بدّ قبل شرح المقام من بيان مقدّمة في الكلام. فها هي: اعلم أولا: أنّ المركّب لا يخلو من أن يكون له ارتباط واحد فقط أو ارتباطان أو أزيد. فإن لم يكن له إلا ارتباط واحد.. فانحلاله لا يكون أيضاً إلا واحداً ؛ إذ الانحلال لا يكون إلا

للمرتبط، فعلى قدر الارتباط يكون الانحلال. وإن كان له ارتباطان.. فيكون له أيضاً انحلالان وهكذا فهذا يصلح لأن يوصف بالانحلال الأوّل والثاني وذاك لا يصلح له الوصف بالأوّلية ولا بالثانوية؛ لعدم تعدّد الارتباط فيه، هذا.

ثم اعلم: أن معنى الارتباط هو: أن يحصل بين شيئين مثلا تعلّق إسناديّ كما بين الفعل والفاعل أو بين المبتدأ والخبر، أو وصفي كما بين الصفة والموصوف، أو إضافي كما بين المضاف والمضاف إليه، وهكذا.

ومعنى الانحلال: هو بطلان تلك الصورة المرتبطة بحذف الرابطة وتفكيك أجزاء المادة بعضها من بعض كتفكيك الفعل من الفاعل والمبتدأ من الخبر وهكذا مثال ما توجد فيه الارتباط: زيد قائم، وذلك ؛ لأنه ليس فيه سوى التعلّق الإسناديّ الذي بين المبتدأ والخبر، فانحلاله أيضا واحد وهو تفكيك زيد عن قائم وليس له أولية ولا ثانوية؛ لعدم التعدّد فيه فجزءاه يوصفان؛ إذ ذاك بالتمامية؛ لعدم الاحتياج إلى الانضمام لا بالأوّلية ولا بالثانوية لما ذكر ومثاله ما تعدّد فيه الارتباط: زيد قام أبوه أو زيد الذي قام أبوه.

ففي الأوّل ارتباطان؛ الأوّل بين الفعل والفاعل، والثاني بين المبتدأ والخبر.

وفِي الثاني ثلاثة ارتباطات؛ الأوّل بين الفعل والفاعل، والثاني بين الموصول والصلة، والثالث بين المبتدأ والخبر.

فابتداء الانحلال في مثل هذا إنَّما يكون من الارتباط الأخير كالخيط المعقود عليه بثلاث عقد مثلا فابتداء حلّها إنما يكون من العقدة الأخيرة، فما يكون الأخير ارتباطاً يكون الأوّل انحلالا، فالارتباط الثالث الأخير في التركيب الثاني هو الذي بين المبتدأ وهو: زيد والخبر وهو: الموصول مع صلته فتفكيك أحدهما عن الآخر هو الانحلال الأوّل والجزءان تامّان أوّليان. أما تمام المبتدأ وهو: زيد.. فظاهر وأما تمام الخبر وهو: الموصول.. فلكونه مع الصِّلة وهو معها غير محتاج إلى الانضمام. وأما كونهما أوليّين.. فالانحلال المركّب إليهما أوّلا والارتباط الثاني هو ما بين الموصول وصلته فتكفيك أحدهما عن الآخر هو الانحلال الثاني فالموصول فيه جزء ناقص محتاج في كونه جزء تامّا من المركّب إلى انضمام الصِّلة معه.

فالحاصل: أن الموصول مع صلته بمنزلة اسم تام مثل زيد وعمرو وبكر، فيصح أن يقع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خبرا أو

غير ذلك وبدونها بمنزلة بعض اسم كالزاي من زيد فكما لا يصح وقوع الزاي من زيد فاعلا أو نحوه بدون الباقي فكذلك لا يصحّ وقوع الموصول بدون صلّته فاعلا أو نحوه، فالموصول إذا كان مع صلته يوصف بالجزء التام وبدونها بالجزء الناقص ولا يخلو عن أحد الوصفين هذا، والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: قالوا: واللفظ للرضي: (وأما أن المصدرية.. فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف.. إلخ). انتهى[1]

فلم ذلك وكيف دخل على قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ الآية وكذا ما حكم أنّ الشرطيّة؟

فالجواب:

أقول: أما عدم دخول (أن) المصدرية إلا على الفعل المتصرّف.. فلأنّها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرّف كما صرّح به في «النتائج» وغيره.

وأما ما في قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾.. فليست مصدرية بل مخفّفة من المشدّدة حذف اسمها وهو ضمير الشأن

(١) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٣٨٤).

كما صرّحوا به. وأما (إن) الشرطية.. ففي «حواشي عبد الغفور» من شريطة التفسير: (أنّهم اختلفوا في اختصاصها بالأفعال).

وفِي «الامتحان» من (بحث الفاعل) وكذا في «موصل الطلاب»: (أنّ حروف الشرط لا تدخل إلا على الفعل لفظا أو تقديرا)[1]، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

[مسألة أيوب الجَنْكُوتِي]

مسألة: بدت من المرحوم أيّوب الجَنْكُوتِي: (في «مائة عامل» في بحث (مِن) ما لفظه: (ويعرف بصحة وضع الابتداء في موضعه). انتهى.[2] وفيه نظر؛ لأنّها لم تقع في موضع مَن بل وقعت مع وجود (مِن) بعدها، فليحرّروا الجواب) .انتهى

أقول: عبارة «تركيب مائة عامل»: (والمراد من وضع الابتداء موضع من وقوعه في الكلام الذي فيه من). انتهت وبذلك طاح نظر أيّوب، والله تعالى علّام الغيوب.

---

(١) موصل الطلاب ص٩٧، لخالد الأزهري دار مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد.

(٢) العوامل المئة ص٤٩، دارالمنهاج، تحقيق: أنور الشيخي ط١ سنة ١٤٣٨هـ.

[مسألة محمد طاهر القَرَاخِي]

مسألة: كتب المحقّق محمّد طاهر على قول «الإظهار»: (رأيت ما زيد منطلق) ما لفظه: (هكذا برفع منطلق في نسخ الكتب العربية التي طالعناها، ولعلّ ذلك أنّهما تصادما وتمانعا فكما عُلِّقَ رأيتُ كفّ ما وإن لم نر من صرّح بذلك، والله تعالى أعلم). انتهى، فهل له أصل أم لا ؟

أقول: في «الإيضاح شرح المفصل» ما هو الصريح فيما قاله هذا الأستاذ المرشد فللّه درّه، والله تعالى أعلم.

[مسألة]

مسألة: قالوا: (ولا يصحّ أن توصف المعرفة بالنّكرة وبالعكس)، ومع ذلك يوجد في كلامهم مثل ذلك فكيف ذلك ؟

أقول: ذلك على مذهب غير الأخفش، وأما على مذهبه.. فيجوز ذلك ومشى على مذهبه صاحب «القاموس» ومنه ما وقع في «المحلي» في (كتاب الفرائض) من قوله : (فلا يباع واحد من المذكورات الذي هو عين التركة.. إلخ)[1]، فإنّ الموصول هنا مع

(١) كنز الراغبين (٣/ ١٩٠)، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي

صلته صفةٌ لواحد على مذهب الأخفش، وأما على مذهب غيره.. فإنه وأمثاله بدلٌ لا نعتٌ، فراجع إلى «حواشي المحلي» من هناك ومن (فصل الآذان) على قوله: (مقاما محمودا.. إلخ).

[مسألة]

مسألة: قالوا: (اللام في الحمد لله للعهد.. إلخ) ولا يخفى أن العهد في الإنشاء لتجرّده عن خارج فكيف يجعل اللام للعهد مع أنّهم اتّفقوا على كون الحمد إنشائية؟

قلنا: لا نسلِّم أنَّ العهدية التي في نفس الحمد تنافي الإنشائية؛ لأن المعنى أنّ الحمد المعهود إنشاءه ثابت لله تعالى وقس عليه نظائره، فإنه مما أفاده السجاعي في «فتح الجليل» في بحث (نعم) فراجعه، والله تعالى أعلم.

[مسألة عبد الحليم الصُّغُورِي]

مسألة: قال في «مجمع البحرين»: (وحاصل الشيء ومحصوله بمعنى)[1].

(ت٨٦٤هـ)، دار المنهاج، تحقيق: محمود صالح أحمد حسن الحديدي ط١ سنة ١٤٣٧هـ.

(١) مجمع البحرين (٣/ ٢١٩).

وكتب عليه المرحوم عبد الحليم الصغوري ما لفظه: (صريح في أنّ لفظ المحصول مفعول بمعنى الفاعل ولذلك نظائر ؛

قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ أي: آتيا. وقال تعالى: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ أي: ساترا.

وقال تعالى: ﴿جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ أي: وافرا.

وانظر هل يطلق على مثله أنه اسم المفعول اعتبارا باللفظ أو اسم فاعل اعتبار بالمعنى؟ محلّ نظر والظاهر الثاني؛ لأن العبرة بجانب المعنى.

وما وقع في كلامهم مما يوهم أو يصرّح الأوّل فمؤوَّلٌ بأن يراد أنه على وزن اسم المفعول وإن لم يكنه وكذا الحال فيما جاء على فاعل وهو بمعنى المفعول؛ نحو: قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾ أي: لا معصوم، ومنه بلد آمن أي: مأمون، وطريق لاحب أي: ملحوب). انتهى.

وقال سعيد الخَرَاكِي: قوله: (لأنّ العبرة بجانب المعنى لا سندَ له؛ لأن الصرفيين إنما يبحثون عن الألفاظ وتسميتهم باعتبارها، ويؤيّده على عدم اعتبارهم جانب المعنى تصريحاتُهم في كتبهم، فتدبّر). انتهى.

وعلّق عليه تلميذه الغُدُبِرِي ما لفظه: (ويؤيده قولهم: (إنّ الماضي الواقع في الحدّ يراد به الاستمرار). انتهى، (ويشمل الماضي والحال والاستقبال ويسمّونه ماضيا باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى). انتهى، فعليك أن تنظر إليها وتميز الصّواب من غيره منها.

فأقول: وبالله التوفيق قول الغُدُبِرِي: (ويشمل الماضي.. إلخ) أقول: بل لا يراد به الزمان أصلا بل مجرّد الحدوث وعلى هذا لا فرق في التعبير بالماضي أو المضارع، فراجع «ع ش على م ر» من أوائله على قوله: (فإن خالف شيئا من ذلك.. بطل)[1] و«عبد الغفور على الجامي» من (بحث الإعراب) و«حواشي ملا إلياس على العصام» من (بحث غير المنصرف) وغير ذلك.

وقول الخَرَاكِي على قول المحقّق المرحوم الصغوري: (لأنّ العبرة بجانب المعنى لا سند له لأنّ.. إلخ).

أقول: ألا يكفي لسنده ما قاله المحقق عصام في أوائل حواشيه على «فوائد ضياء الدين»: (وأكثر ما يذهب إليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لأنه أهمّ). انتهى. وراجعه إلى آخر البحث.

---

(١) حاشية الشبراملسي على النهاية (٤/ ٢٤٦) لأبي ضياء الدين نور الدين بن علي الشبراملسي (ت١٠٨٧هـ)، دار الفكر ط١ سنة ١٤٠٤هـ.

قال القدقي في قوله: (في مثله): (أي: مما تعارض فيه جانب اللفظ والمعنى).

وفي حاشية آخرى قوله:(رعاية جانب المعنى كأنه ما ذكره الشيخ الرضي في (بحث الموصول) من أنه إذا اجتمع المراعتان فتقديم مُراعاة اللفظ أكثر.. إلخ مما ذهب إليه غير المحقّقين). انتهى.

وفي «حاشية مصطفى على الإمتحان» قبيل(بحث مفعول ما لم يسم فاعله) ما لفظه: (فالمطابَقة مرعية معنى ورعاية جانب المعنى الذي هو المقصود الأصلي أهمّ عندهم من رعاية جانب اللفظ الذي ليس بمقصود). انتهى.

فتدبَّر هل الأولى ما ذهَب إليه المحقّقون وما هو الأهم أو خلاف ذلك؟ فلعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

وعبارة ابن الحاجب في «أماليه»: (إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى دون العكس ؛ لأنّ اعتبار المعنى قويٌّ فلا يجوز بعد اعتبار القويّ الرجوع إلى الأضعف). انتهى.

وعبارة ابن جني في «المحتسب»: (لا يجوز مراجعة اللفظ بعد الانصراف عنه إلى المعنى). انتهى[1].

---

(١) المحتسب (٢/ ٨٨)، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٢٩هـ)، وزارة الأوقاف، ط١ سنة ١٤٢٠هـ.

وقال ابن خالويه في كتابه: (ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية الرجوع من المعنى إلى اللفظ إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ الآية). انتهى.

وعبارة «شرح الآداب»: (فصل في الفعل الذي يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماض قال الله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ أي: يأتي، وقال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ أي: لم يصدّق ولم يصلّ). انتهى.

فقوله: وهو مستقبل أي: والحال أنه مستقبل في الحقيقة أي: باعتبار المعنى وإن كان في صورة الماضي لفظًا.

وفي «حواشي سم على مختصر السعد» قبيل قول التلخيص: (وأما المجاز المركّب) بنحو ثلاثة أوراق: (التعبير عن المستقبل بالماضي أو عكسه يعدّ من باب الاستعارة). انتهى.

قوله: (لأنّ الصرفيين إنما يبحثون عن الألفاظ وتسميتهم باعتبارها أي: أن تسمية الصرفيين للمشتقات باعتبار الألفاظ أي: يسمّون لكلّ لفظ على وزن الماضي ماضياً وعلى وزن المضارع مضارعاً، وعلى اسم الفاعل اسم فاعل وهكذا وإن لم تكن في الحقيقة إياها. وعلى هذا فانظر مع قولهم: واللفظ للصفي الهندي

في «شرح الكافية»: (وأما؛ نحو: حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث.. فليس باسم الفاعل وفيه أيضا، وأما نحو أحصن فهو محصن وأسهب فهو مسهب بفتح ما قبل الآخر فيهما.. فهو قليل). انتهى أي: وهو اسم فاعل وإن كان على وزن اسم المفعول لكنه أي: مجيء اسم الفاعل هكذا أي: على وزن اسم المفعول قليل بالنسبة إلى مجيئه على وزنه.

وعبارة «دينك»: (واعلم أنه قد يأتي اسم الفاعل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى: [وكان وعده مأتيا]، وقوله تعالى: [حجابا مستورا] أي: آتيا وساترا). انتهى.

وعبارة «عصام على الجامي»: (وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن الفاعل هو القياس، وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى: [وكان وعده مأتيا] أي: آتيا). انتهى، ومثله في «الرضي» وغيره.

وعبارة «الرضي في شرح الكافية»: (ليس القصد بقولهم: اسم الفاعل الصيغة الآتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء). انتهى[1].

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٢٢).

أي: إن لم يكن على صيغة فاعل بل وإن كان على صيغة مفعول كما في الأمثلة المذكورة. وفيه أيضا: (وإن قصد بالصفة المشبَّهة الحدوث ردّت إلى صيغة اسم الفاعل فتقول: في حسن حاسن الآن أو غدا قال تعالى: [في ضيق لما قصد به الحدوث ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾]وهذا مطّرد في كلّ صفة مشبهة). انتهى[1].

فتدبّر كم من صيغة على وزن اسم الفاعل وهو غيره وكم من صيغة على وزن اسم المفعول وهي غيره، وهكذا.

وبهذا وما قبله سقط قوله: أيضا (ويؤيده عدم تغيير.. إلخ)، هذا والله تعالى ولي التوفيق ومنه الهداية إلى التحقيق فإن كان صوابا.. فمن الله الملك العليّ وإلا.. فمن كسب عبده العائل الجوخي محمد علي.

ثمّ لما رأى الخَرَاكِي ما رقمناه.. ابتئس وغلب عقلُه هواه، فصار في سكرة الهواء وأحاطته حصونُ العجب والرياء، فحصل له الاضطراب وأتى إليه الارتياب فكتب ومكتوبه يكذِّب مقولَه وأتى بكلّ العجر والبجر بحيث يضحك به أدنى البشر ظنّاً منه أنه البحر المحيط والقابوس الوسيط وبعد ما وقع وجرى منه ما جرى لا عارَ علينا بتحقيق الحقّ بالمباحثة مرة أخرى.

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٢٢).

وها هو أي: مكتوب الخراكي هذا: قوله: (أقول: ألا يكفي لسنده ما قاله عصه الدين في أوائل حواشيه.. إلخ) يجاب بأنه لا يكفي لما بين العلّة والمعلول من بون بعيد وفرق مزيد، فلله درّ الجوخي ما أطلعه على دقائق ما في أوائل وأواخر كتب الأئمة الفحول وما أحسن فوزَه على مزايا وخواصّ اخترعها أرباب النقول ولولاه.. لكان ما في «العصام» وحواشيه عندنا خفيّاً بعد أن كان تحت أقدام العوام مبتذلا جليّا، ففي جزء من العصر ليصرف شطرا من الفكر على قاعدة: وعليك برعاية المعنى إذا عارضه جانب اللفظ كي يعرف تلك المسألة هل هي نحوية أو صرفية حتى إذا أدركه مع ما بين العلمين من الاختلافات يدور في خلده ما قاله المحشّي حاشية يس على «المعان» أنت في واد وأنا في واد شتان ما بين مريد ومراد. فاعتبار المعنى ليس من دأب الصرفيّين وإنما دأبهم إصلاح اللفظ بأحواله العوارض والتسمية باعتبارها يرشدك ما قاله عز الدين في التصريف: (الماضي ما كان أوله مفتوحا، المضارع ما في أوّله إحدى حروف أنيت)[1]، وقال أيضا قدام المضاعف:

(١) تصريف العزي ص٥٩.

(الأكثر أن يجيء اسم الفاعل على وزن فاعل واسم المفعول على وزن مفعول). انتهى[1].

وهو الغالب كما في «السعد» وفي «الجاربردي» مع حواشيه: (من دأبهم ذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع لأن إلحاق الفرد المجهول بالأغلب المعلوم لائق). انتهى.

ومن الواضح الجليّ أن مهملات العلوم كليّة وللأكثر حكم الكلّ لا الجزئية، فالمراد من قول عزّ الدين: (كلّ ما كان على وزن فاعل يسمّى اسم فاعل وكل ما كان على وزن المفعول يسمّى باسمه فضارب اسم فاعل وإن كان بمعنى الماضي أو الاستمرار ومحصول اسم مفعول وإن كان بمعنى الفاعل ومعروف أن كتابه مؤسّس العلوم العربية وإلى ما قاله يؤول ما في الكتب المعتمدة الأدبية فلا حاجة إلى سائر ما في الحواشي والهوامش لا إلى «العصام» ولا إلى ابن خالويه وابن حني أو غيرهم.

فمن لم يستضئ بالإصباح لم يستضئ بالمصباح ففي وعاء السعلوك يوجد أنواع أطعمة شتى بعضها أنتنُ من بعض ولو سلّم الاحتياج فالجمع بين النقول ومقتضى مرامه كالجمع بين الضب

(١) تصريف العزي ص٦٩.

والنون، فلينظر إليها من لا يغترّ بالظنون المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم﴾.. إلخ.

قوله: (عصه الدين) فيه إخراج اللفظ عن الخط العربي مع إجراء الإعراب والإضافة ولا أدري هل هذا اصطلاحهم الجديد أو عرف ثبت بالتقليد؟، فليحرر هذا بنقل عتيد.

قوله: (وأكثر ما يذهب إليه المحققون في مثله.. إلخ) في إثبات المماثلة بين بيان صيغة المحصول وبين تقدير متعلّق الظرف في جلّ المشكلات.. إلخ يحتاج إلى بسط طويل لما أنّهم صرّحوا أن المماثلة إنّما يتحقق باتّحاد الحقيقة واختلاف العوارض كاتّحاد زيد وعمر وكما في «حواشي المطوّل»، فليحرر فليس الخبر كالعيان ولا إنكارَ بعد البيان.

وقوله: (فتدبّر هل الأولى أهمّ أو خلاف ذلك) أجاب عنه الداودي: بأن الأولوية لا يضرّ المخالفة؛ لما عرف أنه نقيض الأصوب لا الصّواب وأيّده بقول سيبويه: (لا يمنعنك قوة القوى من إجازة الضعيف فلعلّك تضطرّ إليه يوما ما).

قوله: (ونقل عبارة ابن الحاجب وابن جني وابن خالوية) مما يُشعر بحماقة ناقله وقلة تدبّر قائله؛ إذ ليس في مبحثنا مراجعة اللفظ بعد الرجوع إلى المعنى كما يدلّ عليه عبارات أولئك الأئمة.

قوله: (وعبارة «شرح الآداب»: فصل في الفعل الذي يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل.. إلخ) حجّة عليه لا له؛ لأنه مما يدلّ على أن التسمية باعتبار اللفظ لا المعنى كما هو المدّعى وعدّ التعبير عن المستقبل بالماضي وعكسه من باب الاستعارة كما في «ابن قاسم» مما يستدلّ على ثبوت ما حرّرناه؛ لإشعاره بكون استعمال وزن اسم المفعول في الفاعل وعكسه من باب الاستعارة.

فاستعمال المحصول بمعنى الحاصل من المجاز ولزم بقاء التسمية كما كان قبل باسم المفعول، فحينئذ ادّعاء بعض آحاد المعاصرين أنّ التسمية إنما يكون باعتبار المعنى الحالي المجازي مما لا يقبله عاقل فاضل عن علم ناقل.. إلخ.

قوله: (تسمية الصرفيين للمشتقّات باعتبار الألفاظ أي: يسمّون كلّ لفظ على وزن الماضي ماضيا) لله درّ القائل:

إذا كنت لا تدري بأنك ما تدري..
فذاك إذًا جَهْلٌ مُضَافٌ إلى جهل
ليته غلى قِدره على قَدره
غرّه عِزّه فصار قصارى ذلك ذلّه

﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.. الآية.

قوله: (وعلى ما ذكرنا فانظره مع قولهم: واللفظ للهندي : وأما نحو حائض.. إلخ) يجاب عنها بأنّها من شواذ النسب في «الشافية» جاء فاعل بمعنى ذي كذا كتامر ولابن بمعنى ذي تمر ولبن.. إلخ.

وفي شرحه: (أن فاعلا هاهنا ليس بجارّ على الفعل وإنّما هو اسم صيغ لذي الشيء). انتهى. لا فاعل اشتقّ من مصدر ومنه حائض وطالق كما فيه فلا يرد ما أورده فحرّر. قوله: (وفيه أيضا : وأما نحو أحصن فهو محصن.. إلخ) يجاب بأنّ هذا وما قبله من مستثنيات الواضع عن الضابط وما علينا في الجواب عن مثلها إلا اتّباع ما ذكره تقي الدين السبكي في حقّ ما جرى بين الصحابة وتلك دماء طهَّر الله تعالى أيدينا فلا نلوّث بذكرها ألسنتنا.

قوله: وعبارة «دينك»: (واعلم: أنّه يأتي.. إلخ) يجاب عنه بما في «حواشي الچاربردي» من الجمع: (وأيّ موضع قيل فيه: قد جاء وقد يأتي مما فيه حرف التقليل من صيغ السماع لا يحمل ولا يقاس عليه شيء). انتهى.

ولا يخفى على المنصف وضع قد للتقليل سيما في المضارع وقد ذكر ذلك في مواضع فهل يبطل الضابطة بالسماعيات والنوادر مع أن الجامي ذكر قبيل التأكيد: (ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع)[1]. انتهى.

وقد مرّ أن القياس في اسم المفعول على مفعول، فتسمية صيغة محصول باسم الفاعل برعاية جانب المعنى اعتمادا على النقول المنقولة مع أن الراجح للعمل به هو الحقيقة والقياس غير سديد. ولو سلّم على عمومه.. فلا يستدلّ بعبارة «دينك» على إثبات مدّعاكم بحمل أن معناه اعلم: أنه قد يأتي معنى اسم الفاعل بلفظ المفعول.. إلخ وعكسه كذلك تدبّر فحرّر.

قوله: (فكم من صيغة على وزن اسم الفاعل وهي غيره إلخ) هذا مما يشعر بجنون قائله أنكر مرة ثم اعترف ثم أنكر فليته تذكّر ما قاله فيما مرّ: (إن الصرفيين يسمّون ما كان.. إلخ) فليحرّر بينهما التوافق.. إلخ).

قوله: (فبهذا وما قبله سقط قول الخَرَاكِي إلخ) أجبنا بلطفه تعالى عن شبهكم أجوبة صحيحة عقلية كانت أو نقلية ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ﴾ هذا.

---

(١) الفوائد الضيائة (١/ ٥١٥).

فمن أراد الإنصاف.. فعليه ما ذكرناها ومن أراد العناد والإنكار فله الخيار للاختيار فالقلم يدور كما أدير، للسيف لا فضل في غمد بلا سلل كلا ولا نفع في علم لفي كتم. وبما حرّرناه من النقول عبر ما قاله الچوخي قنطرة دار الإسلام فقل: جاء الحقّ وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا. انتهى مكتوب الخَراكي من خطّه.

أقول وبالله التوفيق ومنه الهداية إلى التحقيق: قوله: (يجاب بأنه يكفي لما بين العلة والمعلول من بون بعيد وفرق مزيد) أقول: يردّ جوابه بأنه يكفي لما بين العلة وهي: كون العبرة بجانب المعنى والمعلول وهو: إطلاق اسم الفاعل على المحصول اعتبارا بالمعنى من قرب شديد واتّحاد أكيد كما ظاهر لمن هو عن الاعتساف طاهر.

قوله: (فلله در الچوخي.. إلخ) أقول: هذه التعريضات والتشنيعات ليس من دأب أهل التحصيل والاستفادات لا سيّما وقد عدّ ابن حجر في «الزواجر» أنَّ أمثالها من الكبائر فتبْ منه ولا ترجع إليه أصلا ولا تتّبع خطوات الشيطان، فإنه يضلّك ضلالاً وتذكّر قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

قوله: (كي يعرف هل هي نحوية أم صرفية) أقول: لا فرق بينهما في مثل ذلك؛ إذ النحو والصرف متساويا الأقدام في أنّ بحثهما عن

الألفاظ؛ لأجل المعاني لكن بحث الصرفي عن المفردات وصيغها وذواتها لتحصيل المعاني، وبحث النحويّ عن كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا كالفاعلية والمفعولية بقوانين مستنبطة من تتبّع كلام العرب على ما ذكر في القسم الثاني من «مفتاح العلوم».

فنحو: «ضرب» يُعدّ من الصرف من حيث إنّه ثلاثيّ مجرّد على وزن «فَعَلَ»، ومن النحو من حيث إنّه فعل ماض بني لفاعل مبنيّ على الفتح مقتض للعمل ولولا الحيثية.. لبطلت الحكمة كما قالوه.

قوله : (مع ما بين العلمين من الاختلافات) أقول: بينهما اختلاف من جهة واتّحاد من جهة حتى قال في «الرضي الصرفي»: (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من هذه الصنعة). انتهى[1].

وقال مصطفى الشهير بلطفيكى زاه في «رسالته في تعيين أوائل العلوم»: (اعلم: أنّ التصريف الذي وضعه أوّلا ابن

---

(١) شرح الرضي على الشافية (١/ ٦)، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٧٦هـ)، حققها الأساتذة: محمد نور حسن، محمد الزقراف، ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية.

مسلم لم يكن في القديم فنّا مستقلّا بل كان داخلًا في النحو أفرده أبو عثمان المازني وميّزه بالتصنيف قال: فوضح لديك أنّ كون علم التصريف من تتمة النحو في أصله كما أن علمَ الاشتقاق كذلك بالنسبة إلى علم الصرف وعلم الفرائض بالنسبة إلى علم الفقه). انتهى.

وفي «ترتيب العلوم»: (وقد يعرّف النحو بأنّه قوانين يعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في التكلّم، وهذا تعريف باعتبار الغاية وشامل لفنّ التصريف يتّحدان في الموضوع وهو اللفظ المفرد ويختلفان في محمولات المسائل). انتهى باختصار[1].

قوله: (فاعتبار المعنى ليس من دأب الصرفيين وإنما دأبهم إصلاح اللفظ بأحواله والتسمية باعتبارها).

أقول: بل دأبهم تحصيل الأمثلة؛ لأجل المعاني كما قال في «تصريف الزنجاني»: (وفي الصناعة: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها)[2].

---

(١) ترتيب العلوم ص١٢٦-١٢٧، للشيخ محمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بـ ساجقلي زاده، دار البشائر الإسلامية، تحقيق:محمد بن إسماعيل السيد أحمد.

(٢) تصريف العزي ص٤٩.

وقال فيه: (تنبيه : الفعل إما متعدّ.. إلخ)[1] قال في «المنتخب»: (لمّا فرغ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه بأنّه مجرّد أو مزيد فيه.. شرع في تقسيمه باعتبار معناه بأنّه إما متعدّ أو لازم). انتهى.

وقال فيه مع الشرح: (ويسمّى أيضا أي: كالمتعدّي واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل). قال في شرحه: (والتعدّي واللّزوم بحسب المعنى) راجعه إلى آخر البحث وتدبّر هل في هذه تسمية باعتبار المعنى أم لا والحال أنّها من كتب الصرف.

قوله: (يرشدك إليه أي: إلى كون التسمية باعتبار أحوال اللفظ لا المعنى ما قاله الشيخ عز الدين في التصريف : الماضي ما كان أوله مفتوحا.. إلخ) أقول: لعلّ ذلك كذلك في تصريفكم الخَرَاكِي، وأما ما في تصريفنا الجُوخيّ.. فهو هذا : (أما الماضي.. فهو الفعل الذي دلّ على معنى وُجِد في الزمان الماضي، فالمبنيّ للفاعل منه ما كان أوّله مفتوحًا.. إلخ). انتهى[2].

فراجعه مع الشرح، ففيه بيان مع سؤال وجواب. وفي «شرح المراح»: (الماضي وهو فعل دلّ وضعا على معنى وُجِد قبل الزمان إخبارك).

(١) تصريف العزي ص٥٥.

(٢) تصريف العزي ص٥٧.

قال: (ولم يتعرّض- أي: المصنف - لتعريف الماضي والمستقبل أي: كما تعرّض لتعريف غيرهما لشهرة أمرهما؛ لكونهما أصلًا للمشتقّات من المصدر أو لا غناء اسميهما اللغويين عنه). انتهى.

قال المحشي داود: (وشهرة الشيء قد يستغني عن تعريفه). انتهى.

وراجع «شرحه على شرح القدقي على الجامي» من التمييز و«عبد الغفور على الجامي من المعرب» من خواصّ الاسم و«حاشية ملا إلياس على العصام» من أوائله.

وفي «شرح المراح» أيضا: (فصل في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على أنّك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك أوان الزمان تستقلّه إلا أنّ الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء).

قال في «المراح»: (ويقال له : مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه ويقال له مضارع لأنه مشابه بضارب في الحركات والسكنات)(١).

(١) مراح الأرواح (ص٥١٨)، في ضمن مجموعة الصرف وشروحها وحواشيها، دار النوادر، تحقيق: صهيب ملا محمد نوري علي ط١ سنة ٢٠١٦م.

راجعه مع الشرح وراجعه أيضا في (بحث اسم الفاعل) وتدبّر في تعريفه وفيما قاله في وجه تسميته بذلك وتذكّر أنَّ تلك كتب الصرف ثم حرّر هل التسمية في تلك المذكورات باعتبار اللفظ كما زعمت أم باعتبار المعاني؟ وتبصّر أيضا في قولهم: (الألفاظ قوالب المعاني).

قوله: (وهو الغالب كما في «السعد») أقول: ليس ذلك في سعدنا ولعله كذلك في سعدكم على أنه سبق منكم أن ما في «العصام» والحواشي تحت أقدام العوام عندكم، وأما عندنا.. فلا يحيط بما فيها العلماء فضلا عن العوام والجهلاء فيا ليتنا خلقنا عندكم؛ لنقتبس من علمكم لكنا نشكر الله تعالى على أن جعل أمثالكم في هذه الديار لنلتجئ إليكم وقت الاضطرار.

قوله: (وفي الجاربردي مع حواشيه: من دأبهم.. إلخ)، وقوله: (مهملات العلوم كلية إلخ) أقول: عجيب منه ذكره هذه هنا وأعجب منه تفريعه عليها.

قوله: (فالمراد من قول عزّ الدين: كلّ ما كان.. إلخ فيا ليت شعري كيف يكون مراد قول الزنجاني : الأكثر أن يجيء اسم الفاعل على فاعل.. إلخ) كلّ ما كان على زنة فاعل يسمّى اسم فاعل.. إلخ ومن الذي صرّح به وبنظيره.

قوله: (معروف أن كتابه مؤسّس العلوم العربية وإلى ما قاله يؤول ما في الكتب المعتمدة الأدبية) أقول: هذه علم زائد لنا لم نك نعرفه إلى الآن، فبارك الله تعالى فيك حيث نبّهتنا على ما نعرفه إلى الآن؛ إذ الذي نجده إلى الآن في كتبهم كونَ الاعتماد على أقوال سيبويه والخليل والأخفش والمازني وأبي علي الفارسي وأمثالهم ولم نك نرى مَن عَدَّ الزنجاني من أمثالهم خصوصاً كون ما في الكتب المعتمدة الأديبة يؤول إلى ما قاله وكون كتابه مؤسّس العلوم العربية فلله درّك حيث أفدتَ لنا الآن ذلك وأزلتَ عنا الجهل فيك، فلك فضل التنبيه وسبحان من يجري على لسان الخلف ما لم يجره على لسان السلف.

قوله: (فيه إخراج اللفظ عن الخط العربي.. إلخ) أقول: الذي كنّا كتبناه أوّلا وما هو بخطنا الآن عندنا أيضا هو لفظ «عصام الدين»، وأما ما نقلتم.. فلعلّه وقع من قلم الناسخ الغُدُبِرِي ومع ذلك فلا محذورَ فيه حيث جوّزوا النحت في الخط في أمثال ذلك.

ففي «حواشي المحقق الخضري على شرح الألفية»: (وقد استعملوا كثير لا سيما الأعاجم النحت في الخطّ فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ (حا) مفردة ورحمه الله (رح) وممنوع

(مم) وإلى آخره تارة (إلخ) وتارة انتهى، وصلى الله تعالى عليه وسلم (صلعم) وعليه السلام (ع م) إلى غير ذلك لكن الأولى ترك نحو الأخيرين وإن أكثرت الأعاجم). انتهى[1].

ومثله كتابة مصنف (مص) والشارح (شه) وعلي الشبراملسي (ع ش) والقليوبي (ق ل) ومحمد الرملي (م ر) بل مثل ذلك أكثر من أن يحصى في الحواشي وكتب الحديث ونحوها فراجع «الطريقة المحمدية» و«الحصن الحصين» و«حواشي البجيرمي» وغيرها.

وقال في «الفوائد الضيائية» في (بحث إعراب الأسماء الستة): (وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرا في الأحوال الثلاث مثل: جائني أبو القوم ورأيت أبا القوم.. إلخ فإنه لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين.. لم يبق الإعراب لفظياً بل صار تقديريّاً[2]، وعلّل له في «شرح اللباب» بقوله: (إذ اعتبار بالخط بل المعتبر هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء). انتهى.

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٠)، لمحمد بن مصطفى بن الحسن الخضيري الشافعي (ت١٢٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، تحقيق تركي فرحان مصطفى ط١ سنة ١٤١٨هـ.

(٢) الفوائد الضيائية (١/ ٨٢).

فمثل تلك الكلمات ملفوظة على ما هي عليه ولا اعتبار بالخط ونقل عن «المقاليد»: (أن من شأنهم أن يتلاعبوا بما يكثُر استعمالُه عندهم بالتغيير وهم قالوا: أيمن الله ثم قالوا: «أيم الله» و«مَنُ الله» و«مُ الله» و«مِ الله» فانظر كيف تلاعبوا بهذه الكلمة؛ لكثرة دورها على هجائهم وإذا كثر الشيء في الكلام.. حسن فيه ما لا يحسن في غيره). انتهى.

قوله: (في إثبات المماثلة.. إلخ يحتاج إلى بسط.. إلخ، فليحرّر) أقول: لعلّه لم ير قولنا: (قال القدقي..).

قوله: (في مثله أي: مما تعارض فيه جانب اللفظ والمعنى). انتهى. فلينظره وليتدبّر فيه.

قوله : (قوله: فتدبر هل الأولى أهمّ أو خلاف ذلك، وقوله: (قوله: ونقل عبارة ابن الحاجب وغيره) أقول: ليس ذلك كذلك من مقولنا فلينظره وليعتبره.

وقوله: (الأولوية لا يضرّ المخالفة) أقول: بل العدول عن الأولى مع إمكانه غير مقبول بل قال المحقق المرحوم مرتضى علي العرادي: (وترك الأولى عند البلغاء مذموم مستقبح منزّل منزلة الغلط).

وفي حواشيه على تصريف العزي: (فخذ الأولى وتجنّب الجائز كما نطق به زكريا الأنصاري).

وفي «الجامي» في (بحث المستثنى): (عملا بالمختار على قدر الإمكان)[1]، وعلّل له الشارح المحرّم: (بأن المختار ما دام ممكنا لا يصار إلى غير المختار)، وراجع «الصواعق» من أوائله.

قوله: (لما عرف أنّه أي: الأولى نقيض الأصوب لا الصواب) أقول: والذي عرفناه وما هو المشهور أنّ الأولى نقيض الجائز والأصوب نقيض الصواب، والصواب نقيض الخطأ لكن في «الحاشية الصغيرة على العصه» من (بحث الكلمة) أنّ الصواب ههنا بمعنى الأصوب وفي «حاشية ملا إلياس» عليه من (بحث الإعراب) أنّ الصواب يستعمل بمعنى الأولى كما نبّه عليه في «الآيات البينات».

ونقل عن «حاشية داود»: (أن لفظة الأولى كثيرا ما تستعمل في مقام الصواب للأدب نعم استعماله في مقام الراجح أشهر وأكثر). انتهى.

(١) الفوائد الضيائية (١/ ٤٠٠).

قوله: (مما يشعر بحماقة ناقله وقلة تدبّر قائله إذ ليس في مبحثنا مراجعة اللفظ بعد الرجوع إلى المعنى.. إلخ) أقول: نعم ولكن عدوّ المرأ ما جهله ولو كنت فهمت مرادنا من نقلها لما تفوّهت كذلك، ومعلوم: أنَّ من الواجب على كلّ متكلّمٍ التعلّمُ قبل التكلّم، وتقديم الثاني على الأوّل يستلزم التندّم كيف لا ونحن إنما نقلناها؛ ليعلم منها كون اعتبار المعنى قويّا من اعتبار اللفظ لا لكون المراجعة في مبحثنا كما توهّمت العجل كم مزيّف صحيحًا لأجل كون فهمه قبيحًا.

قوله: (حجّة عليه لا له) أقول: / هَدِنْ لَلَ دُدَجُ/ [١] أو لم تر قولنا هناك: (أي: والحال أنّه مستقبل.. إلخ) وما الذي فهمت من ذلك.

قوله: (ادّعاء بعض المعاصرين أنّ التسمية إنّما يكون باعتبار المعنى) أقول: من الذي يدّعي بحصر التسمية باعتبار المعنى حتى تتكلّم بإيراد صيغة الحصر بل الذي قاله المحقّق المرحوم الصغوري هو قوله: (والظاهر الثاني) وهل منه تفهم الحصر؟

وقد قال القدقي: (إن لفظ الظاهر: إذا استعمل بالألف واللام يكون بمعنى الظنّ)، ونقل عن «حواشي السيد على الأنوار» ما لفظه: (وإنما قلت: الظاهر؛ لأني لم أره صريحًا). انتهى.

(١) كلمات باللغة الأوارية: هذا هو دائرة علمك.

أو هل وجدت ما يفهمه في كلامنا؟، فلعلّ خيلك لا يعدو من أحد الأمرين.

قوله: (قوله: تسمية الصرفيين.. إلخ) أقول: لم حذفتَ منه قولنا: (أي: إن وما مرادك من نقل الشعر والمثل والآيات هناك مع أني كتبتُه تفسيراً لكلامك وهل ليس لك بصر أو بصيرة؟ ولا محيص لك من فقد أحدهما أو كليهما ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إنّ السفينة لا تجري على اليبس.

قوله: (قوله: وعلى ما ذكرنا فانظر) ليس كذلك في كلامنا ولم غيّرته.

وقوله: (يجاب عنها بأنّها من شواذ النسب) أقول: من الذي صرّح بذلك.

وقوله: (في «الشافية» جاء.. إلخ) ليس دليلا لذلك بل هو حجّة لنا عليك حيث يعتضد به ما نقلناه من «الهندي» فيبطل بهما كلامك أنّ كل ما كان على وزن فاعل اسم فاعل.. إلخ).

قوله: (يجاب بأنّ هذا وما قبله من مستثنيات المواضع من الضابط) أقول: من الذي صرّح به أيضا وفي أيّ كتاب رأيته بل مرادنا بذلك كما ذكرناه قبلا أن مجيء اسم الفاعل كذلك أي: على وزن

اسم المفعول قليل بالنسبة إلى مجيئه على وزن أي: أنّه جائز وإن كان قليلا أي: أنّه اسم الفاعل باعتبار المعنى وإن كان على وزن اسم المفعول ويوافقه ما نقلناه من «دينك» و«العصه» وغيرهما.

فالحاصل: أنّ بحثنا فيما كان على وزن اسم المفعول وهو في الحقيقة اسم الفاعل أو بالعكس هل يسمّى باعتبار الوزن أو المعنى.

وليس بحثُنا قصدًا وبالذات عن الضوابط والقياسات والنوادر والشواذ حتى تطيل الكلام على ذلك، فالذي يَدلُّ عليه ما ذكرناه أوّلًا وثانيًا كون تسمية ما ذكر باعتبار المعنى لا الوزنُ فقط وإن اضطربت أنّه على ذلك، فبهذا كلّ ثبت ما قلناه وبطل ما كنتم تعلمون.

قوله: (ولا يخفى على المنصف وضع (قد) للتقليل سيّما في المضارع) أقول: ليس وضع (قد) للتقليل فقط ولا للتقليل إلا إذا دخلت على المضارع وإن أوهمت عبارتُك خلافَ ذلك بل ستة معان؛ التقريب إذا دخل على الماضي، والتقليل إذا دخل على المضارع والتوقّع نحو: «قد يقدم الغائب»، ودخوله على الماضي بهذا المعنى مختلف فيه، والتحقيق وذلك فيهما نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ الآية ونحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ الآية، والنفي وهو في

الماضي نحو: قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه أي: ما كنت في خير والتكثير وهو في المضارع نحو: أترك القرن مصفرّا أنامله كانا أثوابه مجّت بفرصاد أي: ربما أترك ومعناه التكثير.

قال بعضهم: (ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: ربّما نرى. ثم قال: (والتحقيق: أنّه على أصل التقليل في دخوله على المضارع وإنّما قلّل الرؤية؛ لتقليل الراء؛ لأن الفعل كما يقلّ في نفسه كذلك يقلّ لقلّة متعلّقه ولا يلزم من قلّة الفعل المتعلّق قلّة الفعل المطلق؛ إذ لا يلزم من عدم المقيّد عدم المطلق وكذا القول في البيت، فلا ينافي كثرة الترك المقصود للشاعر). انتهى، فراجعه ولا تتعجّل وفوق كلّ ذي علم عليم.

قوله: (بحمل أن معناه اعلم: أنّه) أقول: إنّك قلت: الراجح الواجب العمل به هو الحقيقة ومع ذلك تخرج اللفظ هنا عن حقيقته وتحمِله إلى خلاف مراده مع أنّ الحمل خلاف الأصل فلا يُصار إليه بلا ضرورةٍ كما صرّح به صاحب «النتائج» في (بحث الاستثناء) وراجعه من (بحث المنادى) و«الجامي» من (بحث نون الوقاية).

قوله: (هذا يشعر بجنون قائله أنكر مرة ثم اعترف ثم أنكر فليته تذكر ما قاله فيما مرّ: إن الصرفيين.. إلخ) أقول: لو تدبّرت حقّ التدبّر

فيما قلناه فيما مرّ: أي: أنّ الصرفيين.. إلخ) بالتفهّم هل هو كلامٌ من عندنا أو تفسير لكلامك؟ وتعلّمته قبل التكلّم لما وقعْتَ في هذا الافتراء غير أنّه غلب هواك على عقلك فلا يفيدك النصح والذكرى

وإذا ضلّت العقول على علم * فماذا يقول النصحاء وآخرُ**

لقد أسمعت لو ناديت حيّا * ولكن لا حياة لمن أنادي**

هذا، والحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاتان على سيدنا المرسلين محمد والآل والصحب أجمعين.

خاتمة بما هي واعظة: إني أوصي ذلك الخَرَاكِي سعيد بأن يترك أوّلاً حسداً أو عناداً؛ لكيلا يقلّبه الشيطان كريشةٍ في الميدان ثمّ بعد ترك ذلك لينظر نظر تحقيقٍ وإتقانٍ إلى كلّ ما كتبه وكتبناه حرفاً بحرف مع الإذعان، فإن وجده هو مخطأ.. فليتب عنه وليتصدّ للإقرار وإن وجدنا مخطئين.. فليشر إلينا بالاستفسار بعد تحرير مآخذ لكلامه من الكتاب لا بشتم وذمّ وعتاب.

ثم بعد ذلك نحرّر الكلام فنجيب أو نُقرّ بما في المقام ولا شكّ أنّ هذه الكيفية لكلا الطرفين هي المشروعة، وما هو اللائق بين أهل العلم والطلبة، وأن خلافها هو الخذلان وعمل الشيطان.

فراجع «فتاوى الخليلي» من أواخره و«شرح المفروض» في (بحث مناقب الإمام الشافعي) و«الزواجر» في الكبيرة التاسعة والستّين. وفي «كشف الغمّة»: (قال صلى الله عليه وسلّم: «ذَرُوا المراء لقلّة خيره فإنّ المؤمن لا يماري، ذروا المراء فكفى العبد إثما أن لا يزال مماريا، ذروا المراء فإنه أوّل ما نهاني الله تعالى عنه بعد عبادة الأوثان».

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنّ أبغض الرجالِ إلى الله تعالى الألَدُّ الخَصِم» والألد هو الشديد الخصومة، والخصم هو الذي يحجّ من خاصَمه . و«كان صلّى الله عليه وسلم ينهى عن الأغلوطات» يعني: صعابَ المسائل). انتهى[1].

وراجع إلى حواشي «السلّم» وغيره من كتاب المنطق من أواخره، واللهُ تعالى أعلم.

كتبه الفقير المتراخي خادم العلوم والأغنام محمد علي الچوخي فإن يك صواباً.. فمن عند الرّحمن وإلا.. فمن كسب العبد وتغرير الشيطان.

(١) كشف الغمة ص٢٠. لعبد الوهاب الشعراني (ت٩٧٣)، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين.

ثم وجدتُ السّبكي ذكَر في «فتاواه» من (الوقف): مراتب العلماء الثلاث: التصنيف والإفتاء والقضاء.

وقال بعد ذلك ما لفظه: (ومن أيّ المراتب الثلاث كنتَ اقصد وجهَ الله تعالى وحدَه ومن خالَفك.. فانظر في كلامِه وتطلب له وجهاً، فإن وجدتَه أصوبَ.. فارجِعْ إليه، وإن وجدتَه على خلاف ذلك.. فاستغفر له واعلم قدرَ نعمة الله تعالى عليك؛ إذ هداك لما لم يهده له، فاشكر ربّك ولا تنقص أخاك). انتهى[١].

فانظر أيّها الأخ كلام ذلك السبكي الذي قيل في حقه: إنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ولا تعجل إلى الغيظ وإلى شتم أخيك وتنقيصه؛ لأجل مخالفتِه قولك وإن كنتَ على الحقّ، ففيه لك في كلتا الدارين فائدة وفي خلافه نقص ومضرّة عائدة[٢].

---

(١) فتاوى السبكي (٢/ ١٢٣)، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٨٥٦ هـ)، دار المعارف.

(٢) إلى شيخنا المحقق الحقّاني والنحرير المدقّق الربّاني محمد علي الجوخي سلاما سرمدا دائما دررا

أما بعد:

فلما لقيت ما كتبه الخراكي سعيد من المموهات الفاسدة والشبهات الباطلة على ما كتبته كالدرر المنظومة والجواهر النفيسة من التقرير الثاني الذي في آخره خاتمة واعظة ونظرت فيه بنظر صافٍ وتأمّل وافٍ.. رأيتُ حماره واقعا على العقبة وصرفتُ شطرا من الأزمنة لدفع اعتراضاته ومنكراته مع قلّة البضاعة ولتأييد أقوالك المنقولة عن كتب الأئمة بنقول صريحة ومآخذ صحيحة وإن أنكرها الضرير ذلك الشيخ البقير بل أكثر ما كتبه من

[مسألة المرحوم عثمان]

المسألة : كتب المرحوم عثمان على هامش «شرح التلخيص» من (بحث البلاغة) ما لفظه : (ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهو: أن يكون الكلام الذي يورده المتكلّم مساويا لمقتضى الحال في المقدار لا أزيد ولا أنقص.. إلخ). انتهى. هل لذلك أصل أم لا؟

أقول وبالله التوفيق: إن كان مراده رحمه الله تعالى به في هذا المقام بيانه على أبلغ وجه يحصل به التمام في حسن الكلام.. فذاك وحبذا المرام وإن كان مراده.. بيان أصل البلاغة كما هو المتبادر من ظاهر العبارة فيردّه ما في «حاشية يس».

قوله: (والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال.. إلخ) المراد المطابقة في الجملة؛ إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة. انتهى. راجعه قبيل (والبلاغة في المتكلّم.. إلخ).

وما في «حاشية المطول» قوله: (وارتفاع شأن الكلام.. إلخ) بيان ذلك أن ما اعتبر في بلاغة الكلام المطابقة في الجملة لما يقتضيه

التشنيعات والتهكمّات والاستهزاءات بحيث يظنّ الناظر في بدأ النظر بلا اعتبار والتفات أنّه من أخير آخر الزمان وأسبق علماء الأوان كلا، بل هو ضيف في الفنون وظنونهم ظنون، هذا والسلام من تلميذكم - وهو العالم الألمعي مصطفى الغُدُبِري رحمه الله تعالى - السّاكن لدى إبراهيم الخليل القُرُوشِي .

الحال؛ لأنَّ المطابقة له على ما في الواقع أمرٌ متعسِّرٌ بل متعذّر.. إلخ، فكل كلام له ارتفاع باعتبار مقدار المطابقة وانحطاط باعتبار عدمها مثلا إنكار المخاطب إن كان يقتضي التأكيد بالقسم و(إنّ) و(اللام) فإذا أكدّ بـ(أن).. كان بليغا وإذا أكدّ بـ(أن) و(اللام).. كان أحسن في الارتفاع لكنّه منحطّ عما إذا كان مؤكَّداً ب(أن) و(اللام) والقسم). انتهى.

وعبارة شيخنا محمد طاهر: (بل رعاية جميع مراتب الأحوال لا يسعها مقدرة البشر وإنما هي شأن خالق القوى والقدر). انتهى.

ويوافقها ما في «المطوّل» في شرح قول المتن: (ولها طرفان أعلى وهو حد الإعجاز.. إلخ) (قلنا: لا يعرف بهذا العلم إلا أنّ هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا، وأما الاطلاع على كمية الأحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات.. فأمر آخر ولو سلّم.. فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علّام الغيوب ممنوعٌ كما مرّ). انتهى.

قوله: (كما مرّ أي: في شرح قول المتن من الديباجة وبه يكشف عن وجوه الإعجاز.. إلخ).

وعبارته هناك: (نعم؛ لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته وكنهه لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب.. إلخ). انتهى.

اللهم إلا أن يقال أن مثار كلام ذلك المرحوم على ما ذكره في «الأطول» عند قول المص: (وارتفاع شأن الكلام إلخ) بقوله: (لكن الظاهر أن المراد بقولهم: البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكلّ ما هو مقتضى الحال؛ لأنه المتبادر اللائق بالاعتبار). انتهى.

وقد نقله عنه في «حواشي يس» قبيل (والبلاغة في المتكلّم... إلخ)، فراجع وحرّر، والله تعالى أعلم.

تمّ طبع هذه الرسالة بالمطبعة الإسلامية لابن المؤلف محمّد ميرزا ماورايوف طبعة ثانية مصحّحة حسب الطاقة في ١٣٣١من الهجرة النبوية.

فهرس